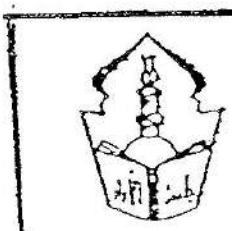

سلسلة الدراسات والبحوث (٢٢)

إتجاه المشروعات العالمية للاندماج والتكامل وإمكانات التأثير على الاقتصاد المصرى

دكتور

شوقي أحمد دنيا

رئيس قسم الاقتصاد

وعميد كلية التجارة - جامعة الأزهر

فرع تفهنا الأشراف

القاهرة : رجب ١٤٢٣هـ - سبتمبر ٢٠٠٢م

سلسلة الدراسات والبحوث (٢٢)

إتجاه المشروعات العالمية للاندماج والتكامل وإمكانات التأثير على الاقتصاد المصرى

دكتور

شوقي أحمد دنيا

رئيس قسم الاقتصاد

وعميد كلية التجارة - جامعة الأزهر

فرع تفهنا الأشراف

القاهرة: رجب ١٤٢٣هـ - سبتمبر ٢٠٠٢م

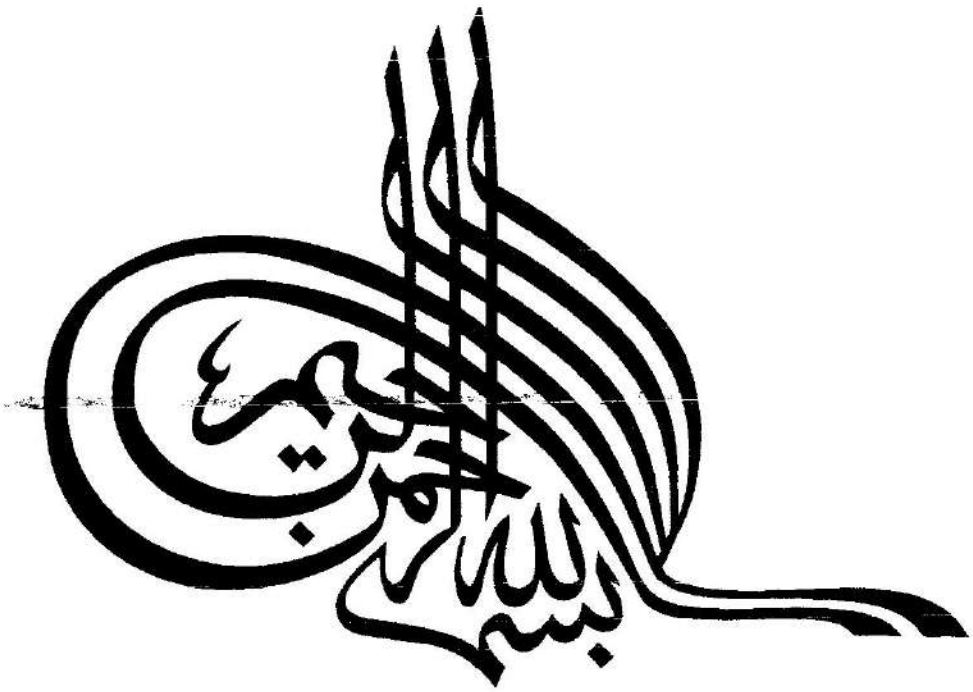
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تصديـــر

بقلم الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز

تعتبر المنافسة هى الأساس التى يقوم عليها نظام رأسمالية السوق الحرة وذلك تحقيقاً لمبدأ الحرية الاقتصادية الذى يعد السمة الأساسية للنظام الرأسمالى، وتعرف المنافسة فى مفهوم الرأسمالية بأنها الجهود الرامية إلى إقصاء العارضين أو البائعين الآخرين للاستئثار بالسوق، وهذه الجهود تكون متوفرة أكثر لدى المشروعات العملاقة التى تضيق عنها الدولة الأم التى أنشئت فيها وبالتالى تمتد إلى دول أخرى لإنشاء فروع تابعة لها فيما يعرف بالشركات المتعدية الجنسية والتى تزايد عددها فى العالم وبالتالى أصبحت المنافسة مع بعضها شرسة تصل كما يقول بعض الكتاب إلى حد الصراع القاتل الذى أدى إلى إفناء بعض الشركات وضمها جبراً إلى البعض الآخر فيما يعرف بالدمج، أو الاتفاق بين الشركات العملاقة على الاندماج اختيارياً أو حتى بين الشركات متوسطة الحجم والصغيرة للاندماج حتى يمكنها الوقوف في وجه المنافسة الشرسة، ولقد تزايدت عمليات الدمج والاندماج في الوقت الحاضر ووجدت شركات متعدية الجنسية فيما فوق العملاقة التى يصل حجم أعمال بعضها إلى أكثر من حجم الناتج القومى لعدد من الدول، وتعدى دورها الاقتصاد، بحيث أصبحت ذات تأثير كبير على مجريات السياسة والاجتماع والثقافة والفكر والتقدم العلمى فى العالم .. وحيث أن الهدف الأساسى لهذه الشركات وطبقاً للمفهوم الرأسمالى هو جنى أكبر قدر من الأرباح الذى قد يصطدم أو يسحق معه أية جوانب أخرى فإن ذلك يظهر مدى الأثر الكبير لهذه الشركات وعملية الاندماج بينها على مجمل الحياة فى الدول التى توجد بها،

وحيث أن المقر الرئيسى للشركة الأم عادة يكون فى إحدى الدول الصناعية الكبرى وأن فروعها تنتشر فيها وفى باقى دول العالم بوجه خاص الدول النامية، لذا يظهر ما لهذه الشركات من آثار على الدول النامية سواء الآثار الإيجابية أو الآثار السلبية، وهذا كله ما رصده بقدره فائقة هذا البحث القيم الذى أعده أستاذ متخصص هو الأستاذ الدكتور شوقى أحمد دنيا عميد كلية التجارة وأستاذ الاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر الذى قدم معلومات قيِّمة موثقة بالبيانات والمعلومات الدقيقة والكاملة وحللها فى دراية كاملة بالموضوع بحيث يمكن للقارئ أن يتعرف على هذه الشركات وعلى عمليات الاندماج بينها وآثار ذلك كله على الدول النامية عامة وعلى مصر خاصة، ولأنه أستاذ اقتصاد إسلامى فلقد تناول هذه الظاهرة من منظور إسلامي أثبت فيه عدة حقائق منها ما يلى:

أولاً: سبق الفكر الاقتصادى الإسلامى فى تناوله تحليل ظاهرة الاندماج فى وقت مبكر قبل أن تكون واقعًا كبيرًا بالشكل التى هى عليها الآن.

ثانياً: تفوق الفكر الاقتصادى الإسلامى فى نظرية لهذه الظاهرة حيث ربط بينها وبين المصلحة العامة، فإذا أدى الاندماج إلى الإضرار بالآخرين منتجين أو مستهلكين فهو ممنوع شرعاً استناداً إلى القاعدة الأصولية المستمدة من القول الجامع لرسول الله ﷺ « لا ضرر ولا ضرار » أما إن أدى الاندماج إلى تحقيق المنفعة لجميع الأطراف فى عدالة وتوازن فهو جائز شرعاً.

والمركز إذ ينشر هذا العمل العلمى القيم والهادف فإنه يدعو الله أن يقبله علماً ينتفع به ويثيب كاتبه خيراً أنه سميع الدعاء.

مدير المركز

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

مقدمـــة

مـــن السـمات الاقتصـــادية الواضـــحة في عالمنا المعاصر ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسية أو المتعدية الجنسية، أو العالمية. وهى في الحقيقة ليســت مجــرد ســمة من سمات العصر، وإنما هى عنصر أساسي فعال من عناصـــر هذا العصر[١]. وتبلور هذه الحقيقة الأمانة العامة للأمم المتحدة في تقريـــرها الســـنوي لعـــام ١٩٩٢ عن الاستثمار في العالم، حيث تستهله بهذه العـــبارة «لقـــد أصبحت الشركات متعدية الجنسية المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملاً»[٢]. ومع أن وجود هذه الشركات لـــيس ولـــيد العصر الراهن ولا الأمس القريب، وإنما هو وليد قرون سلفت ترجع في نظر البعض إلى القرن السادس عشر وفى نظر البعض إلى القرن التاسع عشر[٣]، فقد يكون من الصواب ما ذهبت إليه بعض الدراسات من أن الفكر الاقتصادى لم يبلور بعد نظرية متفق عليها حول هذه الشركات[٤].

وهـــذا لا ينفى ولا يتعارض مع ما هنالك من سيل جارف من الكتابات والـــتقارير حول هذه الشركات، وما يطرأ عليها من تطور كمي وكيفي، وما يعـــتري سلوكها من توجهات وتغيرات، ويمكن القول إن أهم ما يلفت أنظار المهتميـــن بهذه الشركات وسلوكها هو تلك النزعة القوية العارمة التى تتملكها هذه الأيام ومنذ عدة سنوات، وهى نزعة الاندماج والتحالف والتكتل، بحيث لا يمـــر يـــوم إلا ويجرى فيه عمليات اندماج عملاقة منتجة مشروعات «فوق العملاقـــة» ولا تقـــف هذه الظاهرة عند مشروعات بعينها، كما لا تقف عند صـــورة أو أسلوب بذاته. وقد لفت هذا السلوك أنظار الاقتصاديين والإداريين فـــأخذوا فـــي دراســـته ومحاولـــة تفسيره وما عساه يكون وراءه من عوامل ودوافع، وما قد تنجم عنه من آثار على مستوى المشروعات المندمجة وخارج نطاق هذه المشروعات.

وهـذا البحـث إن هو إلا إسهام متواضع في هذا المجال، محدود بندرة المصادر والمراجع المتاحة، اللهم إلا في اندماجات المصارف، حيث حظيت بالسهم الوافر من هذه الدراسات محلياً وعالمياً. وبالإضافة إلى ندرة المراجع نجد تشتتها وعدم وقوفها عند حدود المصادر العلمية البحثية المتعارف عليها، فهـناك الصـحف وهناك النشرات وهناك الإنترنت، وغيرها. ثم هو محدود بقصر الوقت المتاح لإعداد البحث.

وسـوف يعـنى البحـث بالتعرف على الجوانب المختلفة لهذا السلوك الاندماجـي، من حيث المفهوم والصور والأساليب، ومن حيث الدوافع، ومن حيـث الآثـار المـتوقعة منه على الاقتصاد المصرى، ومن حيث ضرورة الـتعامل الجيد معه بما يقلل من آثاره السلبية ويزيد من آثاره الإيجابية. وقد يكون من المفيد الإشارة السريعة إلى موقف الاقتصاد الإسلامى منه. وسوف نحرص بقدر الإمكان على الإشارة إلى المواطن الفكرية الاقتصادية التى لها ارتباطها الوثيق بهذا الموضوع وكذلك استعراض بعض الدراسات والبحوث التي تناولته، وفى ضوء ما سبق فإن هذا البحث يتضمن، إضافة إلى المقدمة والخاتمة والهوامش والمراجع عدة فروع وبعض الملاحق، على النحو التالي:

الفرع الأول:

التعريف بالمشروعات العالمية (المفهوم، الخصائص، الأهمية).

الفرع الثاني:

التعريف بظاهرة الاندماج والتكامل في المشروعات العالمية.

الفرع الثالث:

تفسير ظاهرة الاندماج.

الفرع الرابع:

تأثير ظاهرة الاندماج على الاقتصاد المصرى.

الفرع الخامس:

اندماج المشروعات – رؤية إسلامية.

الفرع السادس:

من عناصر التعامل الجيد مع ظاهرة الاندماج.

الخاتمة

الملاحق

الهوامش

المراجع

* * *

الفرع الأول

التعريف بالمشروعات العالمية

من المهم قبل الأخذ في دراسة اندماج المشروعات العالمية التعريف السريع بهذه المشروعات من حيث مفهومها وخصائصها وأهميتها.

حول المصطلح:

لهذه المشروعات أسماء متعددة، ورغم أن كل هذه الأسماء والمصطلحات تنصرف إلى مسمى واحد فإن لكل اسم منها خصوصياته وإيحاءاته، فهناك مصطلح الشركات متعددة الجنسية (Multinational Corporations) وتشير بعض الدراسات[٥] إلى أن أول من أطلق هذا التعبير هو ديفيد ليلنتال في بحث قدمه إلى معهد كارنيجى للتكنولوچيا في إبريل ١٩٦٠، ثم استخدمته بعد ذلك مجلة بيزنس ويك في تقرير خاص بعنوان «الشركات متعددة الجنسيات» في عددها الصادر في ١٩٦٣/٤/٢٠. وبرغم أن هذا المصطلح معترف به ومقبول لدى القانونيين فهو منتقد من قبل الاقتصاديين، من حيث كونه لا يعكس حقيقة هذه المشروعات، فهى في الحقيقة ليست مشروعات ذات جنسيات متعددة بل هى ذات جنسية واحدة محددة ومعينة، قد تكون أمريكية أو يابانية أو إنجليزية.. الخ، وهى مع هذه الجنسية الواحدة عابرة للقوميات أو متعدية للجنسية (Transnaional Corporations. ومعنى ذلك أن المصطلح المعبر عن حقيقة هذه المشروعات هو الشركات متعدية الجنسية أو عابرة الجنسيات، من حيث نشأتها وتواجدها، والدليل على ذلك أن لهذه المشروعات دولة تعرف

بـــ « الدولـــة الأم – Home Country » أما بقية الدول التى تتواجد فيها فـــتعرف بالدولـــة الـتابعة أو الدولـــة المضيفة (Host Country) وبعض الاقتصـــاديين من ذوى الاتجاهات الاشتراكية يرون أن هذه الشركات هى فى حقيقـــتها مشروعات قومية (National) عملاقة لا تزيد عملياتها الدولية عن أن تكـــون مجـــرد تمـــدد أو نفوذ للقومية والدولة الأم. ويذهب بعض رجال الإدارة إلـــى أن الشـــركـــات العالمـــية تـــتطـــور إلـــى اتحادات عديمـــــة الجنســـــــية والهويـــــة (non-national) واهتماماتها الكبرى هى بموقعها المتمـــيز علـــى الساحة العالمية، وموطنها هو المكان الذى يحقق لها الكفاءة الاقتصـــادية وبعـــض الاقتصـــاديين ينظر لهذا المضمون على أنه هو نفس مضـــمون مصـــطلح الشـــركات العابـــرة للقـــارات[٦]. وربمـــا كان أوضح المصطلحات وأبعدها عن اللبس والغموض هو مصطلح الشركات العالمية أو دولية النشاط (International)[٧].

التعريف

أيّـــا كـــان الاســـم والمصطلح فإنه ينصرف إلى مضمون واحد أو إلى مسمى واحد هو هذه الشركات والمشروعات التى يعرفها كل المهتمين، والتى قُـــدّم لهـــا أكثر من تعريف، فيعرفها Behrman بأنها الشركات التى تسيطر علـــــى وحـــــدات إنتاجية فى أكثر من دولة وتديرها فى إطار استراتيجية موحدة[٨]. ويعرفها Vernon بأنها الشركات التى تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية فى ست دول أجنبية أو أكثر شريطة أن يتجاوز رقم عمالها مبلغ مائة مليون دولار خارج الدولة الأم وتتبع استراتيـــجية موحدة[٩].

وهـــناك تعاريف أخرى تدور حول هذا المعنى. ويستفاد من جملة هذه الـــتعريفات أن هناك عناصر أو معايير أساسية يجب أن تتوفر فى المشروع

كـــى يصـــبح مشروعاً عالمى النشاط، وهى تعدد الوحدات الإنتاجية عالمياً، وخضـــوعها لإدارة الشـــركة الأم، ووجود استراتيـــجية إنتاجية موحدة على المستوى العالمى(١٠).

السمات والخصائص

بـــرغم مـــا ظهـــر مـــن خلافات حول الاسم والمصطلح المناسب لهذه المشـــروعات فـــإن الجمـــيع يتفق على أن هذه المشروعات لها خصائصها وسماتها المميزة التى لا خلاف حولها، وأهمها ما يلى:

١- **الضـــخامة**: تتمـــيز هذه المشروعات بالضخامة والعملقة، والمعول عليه فى ذلك هو حجم الأعمال أو رقم المبيعات أو حجم الإيرادات(١١). وفى عام ١٩٩٥ بلغت الإيرادات الإجمالية لأكبر شركة عالمية آنذاك وهى شركة ميتسوبيشى ١٨٤,٤ مليار دولار أمريكى وبلغت إيرادات أصغر شركة عالمية فى الخمسمائة الكبار وهى شركة تيلبراس ٨,٩ مليار دولار(١٢).

وفى عام ١٩٩٧ بلغت إيرادات كبرى هذه الشركات وهى شركة جنرال موتـــورز الأمريكية ١٧٨ مليار دولار وبلغت إيرادات الصغرى وهى شركة Sun الأمريكـــية ٩ مليار دولار(١٣)، ولكى ندرك مدى ضخامة هذه الشركات فـــإن هـــذه الإيرادات تفوق الناتج القومى للعديد من الدول النامية بل وبعض المتقدمة.

٢- **تـــنويع الأنشـــطة Diversification**: عـــندما ظهـــر المشروع الاقتصـــادى الحديث قام على إنتاج منتج رئيسى قد يصاحب ببعض المنتجات الـــثانوية. لكن المشاهد اليوم لدى هذه المشروعات العالمية هو التنويع الكبير فى الأنشطة والنزوع القوى إلى المزيد منه، فهناك تعدد فى المنتجات وتنوع فى المجالات، بحيث نجد المشروع الواحد يقوم بإنتاج منتجات عديدة قد تكون

بعيدة تماماً عن بعضها من حيث الطبيعة والمجال، فالشركة الدولية للتلغراف والتليفون (ITT) تمتلك شبكة فنادق شيراتون المنتشرة عالمياً، وشركة ليون لمياه الشرب تمتلك عدداً من الصحف[١٤]. والتفسير الاقتصادى لهذا التوجه أن هذه المشروعات أحلّت أخيراً وفرات المجال أو النطاق (Economies of Scope) محل وفرات الحجم (Economies of Scole) حرصاً منها على اغتنام أقصى الأرباح وتحمل أدنى الخسائر[١٥]. وهكذا نجد معظم هذه المشروعات تتعامل فى العديد من المنتجات السلعية أو الخدمية أو فيها معاً بحيث أصبح من الصعب فى حالات كثيرة معرفة هوية المشروع ومجال عمله[١٦].

٣- **التخصص وتقسيم العمل فى إنتاج مكونات المنتج**: يلاحظ على المشروعات العالمية انتهاجها استراتيجية تفكيك الإنتاج، وقيام كل مشروع تابع أو مشارك أو محلى بإنتاج جزئية محددة من جزئيات المنتج مع قيام بعض الوحدات الإنتاجية بعمليات التجميع، ومن الأمثلة البارزة فى ذلك حالة الطيارة «كونكورد» التى يدخل فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة على العديد من دول العالم[١٧]. وكذلك السيارة فورد حيث تصمم فى الولايات المتحدة وترسم رسومها الهندسية فى اليابان من خلال شركة مازدا وتصنع قطعها فى كوريا الجنوبية من خلال شركة KIA ثم تشحن إلى الولايات المتحدة. وكذلك شرائح الكمبيوتر التى تستخدم فى صناعة الوسائد الكهربائية للسيارات، حيث تصنع فى بوسطن وتصدر للتغليف فى تايوان وترسل إلى ألمانيا لتوضع داخل السيارات. وقس على هذا صناعة الأدوية وصناعة المعلومات، وغيرها[١٨].

ومعنى ذلك بروز نمط جديد للتقسيم الدولى للعمل يقوم على تخصص الدول فى إنتاج جزء من سلعة ما بدلاً من قيامه على تخصص الدولة فى

إنـــتاج سلعة ما، ومن جراء ذلك أصبح من المألوف اليوم أن نجد على السلع صـــنعت لحساب شركة كذا بدلاً من كتابة صنع فى دولة كذا[١٩]. ويثور هنا تســاؤل حـــول أثر هذا التطور فى التقسيم الدولى للعمل على تصنيع الدول النامـــية، وهناك شك قوى فى أن يمكن ذلك تصنيع هذه الدول، لأن التبعية ما زالـــت قائمـــة، والانفصـــال بين المشروعات الوطنية المهمة فى ذلك وبقية المشـــروعات الوطنـــية مـــا زال موجوداً بل ومتزايداً، لأن هذه المشروعات تتكامل مع الوحدات الأخرى الخارجية للشركة الأم[٢٠].

٤- **الاعـــتماد علـــى المدخـــرات العالمية**[٢١]: والمقصود بذلك أن هذه المشروعات تعتمد فى تمويلها على المدخرات الكائنة فى الدول التى لها فروع بها، ولا تعتمد على المدخرات فى الدولة الأم. فالمشروع العالمى ينظر للعالم كلـــه على أنه سوق واحدة فى الإنتاج والتسويق وأيضاً التمويل، ومن ثم فمن المعـــتاد أن تطرح هذه المشروعات أوراقها المالية فى أسواق العالم المختلفة، وعـــادة ما يقبل سكان الدول النامية على شراء هذه الأوراق وغالباً ما يحدث ذلـــك عند وعقب كل عملية اندماج، واستحواذ، تحقيقاً للعوائد الإضافية التى تـــنجم عـــن الوضع الجديد للشركة، ومن القواعد الأساسية الحاكمة فى هذه المشروعات إلزام كل شركة تابعة أن توفر محلياً أقصى ما يمكن من التمويل المطلـــوب لهـــا بكـــل ما لديها من أدوات ووسائل، وتقوم هذه المشروعات، بالاقـــتراض مـــن البنوك المتعدية الجنسية التى تعتمد أساساً فى ودائعها على مدخرات القطاع العائلى فى تلك البلاد. ومن الأمثلة البارزة فى ذلك ما قام به بـــنك يابـــانى مـــن تمويل شركة عالمية أمريكية لتمويل شراء شركة أخرى أمريكية[٢٢].

إن هذه السمة الجوهرية لهذه المشروعات تؤكد على مدى قوة ووجاهة التحفظ على مقولة قيام هذه المشروعات بتوفير رأس المال الأجنبى الذى تشتد

حاجة الدول النامية إليه، وبسبب ذلك ترحب إيما ترحيب بل وتتنافس فى ذلك مع بعضها لاستقدام هذه المشروعات إلى ربوعها[٢٣].

٥- **الاعتماد على الكفاءات البشرية العالمية**: بمعنى أن هذه المشروعات غير ملتزمة باختيار مواطنى دولة ما للعمل بها، والمعول عندها فى ذلك هو الكفاءة التى تحقق للمشروع أكبر عائد ممكن، ومن الأمثلة البارزة فى ذلك أن أعضاء مجلس إدارة الشركة العالمية (ABB)[٢٤] ثمانية أشخاص من خمس جنسيات[٢٥]. وبرغم ما قد يكون لهذه السمة من أثر إيجابى على العمالة الماهرة فى الدول النامية من حيث فتح مجال واسع للعمل ذى العائد المرتفع فإن لذلك أثره السلبى على الكفاءات الفنية والإدارية فى المشروعات الوطنية، حيث تتخطفها هذه المشروعات العالمية ذات القدرة والإغراءات التى تعجز عنها المشروعات الوطنية. ومعنى ذلك أن هذه المشروعات العالمية باتت تتنافس بغير تكافؤ مع المشروعات الوطنية على المتاح من الخبرات والمتاح من الأموال.

٦- **الإدارة المركزية بالغة القوة والصرامة**: إن وجود هذه الإدارة أمر ضرورى لهذه الشركات، وذلك، كما يقول محمد نور الدين: "للسيطرة على هذا الحجم الهائل من الأموال وهذا العدد الكبير المتنوع من المنتجات وهذه الفروع والوحدات التابعة المنتشرة فى شتى بقاع العالم، ولتحقيق التنسيق اللازم بين هذه الوحدات وفقاً لأهداف الشركة الأم، وبغض النظر عن أهداف الوحدات التابعة لها ومصالح الدول التى تعمل على أرضها"[٢٦].

٧- **الانتشار العالمى**: لم تعد هذه المشروعات من حيث جنسيتها قاصرة على دولة ما أو دول بعينها أو حتى داخل الدول المتقدمة، بل هناك الكثير والكثير من دول العالم المتقدم أساساً وبعض دول العالم النامى تمتلك هذه المشروعات. ومن ناحية أخرى أصبح نشاط هذه المشروعات يغطى

العـــالم بأسره، والكثير من هذه المشروعات معظم تعاملاتها ومبيعاتها خارج الدولـــة الأم[٢٧]، وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد هذه المشروعات أصبح نحو أربع وخمسين ألف شركة[٢٨]. كما يشير تقرير قديم للانكتاد ١٩٩٥ إلى أن هناك حوالى أربعين ألف شركة تمتلك مصانع فى أكثر من ثلاث دول[٢٩].

وهـــذا الانتشـــار العالمى الواسع والمتسارع يفسره الحرص الزائد على الاســـتفادة الممكـــنة ممـــا لـــدى كـــل دولة من موارد وخبرات ومن أنظمة وسياسات.

٨- **الاندماجـــات والـــتحالفات:** بـــات من أهم سمات وخصائص هذه المشروعات العالمية العملاقة قيام الاندماج بينها على قدم وساق، باعتباره آلية فعالـــة للبقاء والنمو والهيمنة، وسوف تتناول الورقة هذه القضية بشكل موسع فى الفروع التالية:

الأهمية الاقتصادية العالمية لهذه المشروعات

لمعـــرفة مدى تعاظم هذه الأهمية يكفى التذكير بأنها باتت تمتلك ناصية خلـــق الثروة، وذلك بامتلاكها أهم مقومات ذلك من أموال طائلة، وتكنولوجيا مـــتقدمة وفائقة التقدم، وقدرات إدارية وفنية هائلة فى فروع الإدارة المختلفة. وللتدليل الإحصائى على ذلك نشير إلى ما يلى:

١- ذكـــرت مجلـــة (فورشن Fortune)[٣٠] فى تقريرها السنوى لعام ١٩٩١ أن إيـــرادات أكبر خمسمائة شركة عالمية بلغت حوالى العام ١١٤٥٤ مـــليار دولار أمـــريكى. (وللمقارنـــة فـــإن هذا المبلغ أكبر من ضعف حجم صـــادرات العالمية فى نفس العام). وبلغت أرباح هذه الشركات فى نفس العام ٤٥٢ ملـــيار دولار أمـــريكى، وبلغت أصولها فى آخر العام ٣٤١٨٨ مليار دولار أمريكى، وبلغ أجمالى العاملين لديها نحو ٣٧ مليون عامل[٣١].

٢- تكاد تسيطر على التجارة العالمية وتديرها ما بين فروعها المختلفة. ثم إنها المسئولة عن شيوع نظام جديد للتقسيم الدولى للعمل[٣٢].

٣- كمـــا أنها مسئولة عن معظم الاستثمارات العالمية وخاصة المباشر منها[٣٣].

٤- ثـــم إنهـــا المهيمـــنة على نشاط البحث والتطوير على المستوى العالمى[٣٤].

أثر المشروعات العالمية فى الدول النامية

نالـــت مســـألة علاقـــة هذه المشروعات بالدول النامية حظاً وافراً من اهـــتمامات رجـــال الفكر من اقتصاديين وغيرهم، والملاحظ أنه قد حدث منذ فترة مبكرة انقسام فكرى حاد حيال تقييم دور هذه الشركات فى الدول النامية، ففـــريق أيدها وأطال فى مديحها وفريق عارضها وأطال فى هجائها[٣٥]. وقد لعبـــت الأيديولوچية دوراً كبيراً فى هذه المواقف. وهذا موقف ومنهج معيب خاصـــة على المستوى العلمى، وقد سبق شاعرنا العربى فى نقده لذلك حيث يقول:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ∴ ولكن عين السخط تبدى المعايبا

والمنطق العلمى السليم هو الذى يزن الأمور بموازين موضوعية بعيدة عـــن المشاعر والعواطف، والصواب أن لهذه الشركات بالنسبة للدول النامية فوائد ومنافع ولها فى نفس الوقت عيوب ومثالب. والمسألة فى الأول والأخير مســـألة منافع وتكاليف[٣٦]. وما قاله المؤيدون هو صحيح لكنه صحيح جزئياً لأنه أغفل النصف أو البعد الآخر، والحال كذلك لدى المعارضين. والصواب الكـــامل هـــو فـــى الـــنظرة الشـــاملة المتكاملة المحيطة بالبعدين معاً، فهذه الـ ثـــ ء عات، من وجهة نظر الدول النامية لها وعليها، وينبغى أن تعى تلك

الـــدول هـــذه الحقيقة، وتدرك أن لهذه المشروعات مقاصد وغايات، وأنها ما جـــاءت للتصدق ولا حتى للإهداء، وإنما جاءت للاستفادة من خلال ما تقدمه مـــن منتجات وخدمات، وينبغى فى الوقت ذاته على هذه الشركات أن تدرك وتعـــى أن للـــدول المضيفة مصالح تستهدف الحصول عليها من استقدام هذه المشـــروعات. وطالما أدرك الطرفان ذلك واحترم كل منهما مقاصد ومصالح الآخر، وآمن كل منها بأن العلاقة بينهما هى علاقة اعتماد متبادل وأنها تقوم على توليفة من المصالح المتوافقة وأيضاً المصالح المتعارضة، طالما تم ذلك فمـــن الســـهولة بمكـــان العمل على تحقيق أكبر قدر من المصالح المشتركة وتحقيق القدر المعقول من المصالح المتعارضة لكل طرف.

وينبغى أيضاً عدم الجنوح إلى التعميم والأحكام المطلقة وإنما دراسة كل حالـــة على حدة وتقويم كل حالة بمفردها، فليست كل الشركات العالمية تحقق المـــزايا التى طرحها المؤيدون، وليست كل الشركات العالمية تحدث المثالب التى تحدث عنها المعارضون. وفى النهاية فإن النتيجة الصافية من مكسب أو خســـارة مرهونة بموقف الدول النامية، ومدى ما هو عليه من حسن أو سوء. وينـــبغى إدراك أن سياسة إقفال الباب تماماً أمام هذه الشركات لم تعد ممكنة ولا مقـــبولة وأن سياسة فتح الباب على مصراعيه دون ضوابط أو تمييز بين حالة وأخرى ودون متابعة جادة هى الأخرى سياسة خطرة. وسوف نعود لهذه المســـألة بمزيد من التوضيح عند دراسة علاقة هذه الشركات وما يجرى فيها من اندماجات بالاقتصاد المصرى.

* * *

الفرع الثانى

التعريف بظاهرة الاندماج والتكامل

فى المشروعات العالمية[٣٧]

المصطلح

نطالع فى هذا الصدد الكثير من المصطلحات التى يحمل كل منها خصوصياته وإيحاءاته، وهى جميعها تمثل صوراً عديدة أو زوايا متعددة لظاهرة واحدة تتجسد فى قيام تكتلات بين هذه المشروعات العملاقة تتفاوت فى درجتها وتتمايز فى وسيلتها وفى طبيعتها[٣٨]. فهناك مصطلح الاندماج (Merger)، وهناك مصطلح الاستحواذ أو الاستيلاء أو الانتزاع (Acquisistion) (Take Over)، وهناك مصطلح التحالف (Alliance)، وهناك مصطلح التكامل (Integration)، وهناك مصطلح التجمع (Conglomeration).

ومن الناحية العملية تدق وتتضاءل الفروق بين هذه المصطلحات ومسمياتها، وإن ظل التمييز واضحاً بين عمليات الاندماج على اختلاف أساليبها وعمليات التحالف التى لا تصل إلى حد الاندماج، حيث تبقى المشروعات المتحالفة قائمة بأسمائها وإداراتها، والجديد هو قيام تعاون وثيق بينها، وهذه الظاهرة لا تقل فى وجودها وتسارعها عن ظاهرة الاندماج وكلاهما يستهدف نفس الأهداف تقريباً. ومن أشهر الأمثلة في ذلك تحالف النجوم الذى يضم العديد من الخطوط الجوية العالمية[٣٩].

تعريف الاندماج

يعـــرف الاندمـــاج بأنه فناء وحدة اقتصادية أو أكثر فى وحدة اقتصادية أخـــرى، أو فناء وحدتين أو أكثر وقيام وحدة اقتصادية جديدة تحل محل التى فنيت(٤٠).

ويلاحـــظ أن فـــناء وحدة فى أخرى قد يكون كلياً بحيث لا يبقى للوحدة الفانـــية أى وجود، وقد يكون جزئياً كأن تستولى أو تستحوذ إحدى الوحدات علـــى حصة من رأسمال الوحدة الأخرى بما يجعل الأخيرة وإن كانت قائمة لكنها خاضعة لإدارة الوحدة المغيرة.

أنواع الاندماجات

يمكـــن التمييـــز بيـــن مـــا يحـــدث فى هذه المشروعات من اندماجات باعتبارات مختلفة. ومن ثم نجدنا أمام العديد من الاندماجات، ومن ذلك:

١- **مـــن حيث طبيعة الاندماج**(٤١): نجد اندماجاً يتم بفناء وحدة أو أكثر فـــى وحدة قائمة بحيث لا يبقى إلا وحدة واحدة فقط، تظل حاملة اسمها، لكنها مع ذلك احتوت على أصول وخصوم الوحدة التى فنيت، وعادة ما يحدث ذلك عـــند اخـــتلاف درجـــات القوى بين الوحدتين حيث تبقى الأقوى وتفنى فيها الأضـــعف، ومـــن ذلك ما حدث من قيام Nations Bank Corp بالاستيلاء على Barnet Bank مقابل ١٥,٥ بليون دولار أمريكى فى ١٩٩٧/٨/٢٩.

ونجـــد اندماجـــاً يـــتم بفناء الوحدتين معاً وقيام وحدة جديدة تحمل اسماً جديـــداً، وعـــادة ما يكون ذلك عند تعادل القوى، مثلما حدث فى اندماج بنك SBC وبـــنك UBS وتكويـــن بنك باسم جديد فى صفقة قيمتها ٦٠٠ بليون دولار فى ١٩٩٧/١٢/١٨ وذلك فى سويسرا.

ونجـد اندماجـاً يـتم من خلال حيازة نسبة من أصول إحد الوحدات بالقدر الذى يسمح بالسيطرة والتحكم فيها، مثلما حدث في استحو شركة فودا فون البريطانـية علـى شركة جابان تيليكوم، ثالث أكبر شركة الاتصالات اليابانية.

٢- **ومـن حيـث طـريقة الاندمـاج**[٤٢]: نجـد الاندماج الطوعى أو الاختـيارى (Friendly Merger) حيث يوجد التراضى بين الأطراف على قـيام الاندماج، مثلما حدث في الاندماج بين (بنك تميز مانهاتن) ومؤسسة (جى بى مورجان) في السوق المصرفى الأمريكى.

ونجـد الاندماج القسرى أو القهرى، وعادة ما يكون ذلك فى المصارف وفـى الشركات الحكومية، حيث يجد أحد الطرفين نفسه مضطراً إما من ذاته أو مـن خـلال جهة حكومية بالاندماج فى طرف آخر، مثلما حدث لدى بنك الاعتماد والتجارة- مصر حيث اندمج قسراً فى بنك مصر ومثل حدث بدمج البنك العقارى المصرى مع البنك العقارى العربى ويسمى ذلك أحياناً بالدمج.

كمـا نجـد الاندمـاج العدوانـى (Hostile) حيث يتم دون رغبة أحد الطرفيـن مع عدم اضطراره لذلك من قبل جهة خارجية، لكنها جهود ظاهرة أو مسـتترة يـبذلها الطرف الآخر لاستحواذ عليه، مثل عرضه شراء أسهم المساهمين بقيمة عالية، بغض النظر عن موقف إدارة الوحدة المستهدفة، مثلما حدث في استحواذ بنك ناسبونال دو پـاريس على ٦٠% من أسهم ملكية بنك ـارى با.

٣- **ومـن حيـث طبـيعة نشاط الوحدات المندمجة**[٤٣]: نجد الاندماج الأفقـى (Horizontal) وذلك عندما يكون النشاط متماثلاً، فكلاهما يعمل فى صـناعة واحدة وفى مرحلة واحدة، مثل اندماج بنك تجارى فى بنك تجارى.

ونجـد الاندمـاج الرأسى (Vertical) حيث النشاط غير متماثل لكنه مترابط بقـوة من حيث مستلزمات الإنتاج أو المنتجات النهائية، فهناك اندماج رأسى للخلـف وهناك اندماج رأسى للأمام، مثل اندماج شركة صناعة سيارات فى شركة إنتاج الصلب، واندماج شركة غزل ونسيج فى شركة صناعة الملابس، وهكـذا وعندما لا يكون النشاط متماثلاً ولا مترابطاً نكون أمام اندماج مختلط أو مركب أو متنوع، مثل اندماج شركة أغذية فى شركة ملابس.

٤- **مـن حيـث الصـناعات والمجالات**[٤٤]: ما تم فعلاً من اندماجات وتحالفـات يشـير إلى أن هذه العملية لا تقف عند نشاط بعينه ولا عند مجال اقتصـادى بذاته، بل شاعت وانتشرت فى كل المجالات، فهناك اندماجات فى القطـاع المـالى؛ المصارف وشركات التأمين، وفى صناعة السيارات، وفى صناعة البترول، وفى صناعة الأدوية، وفى صناعة الاتصالات وفى صناعة الحاسـبات ونظم المعلومات، وفى صناعة الأغذية، بل وفى صناعة المشورة العلمـية للشـركات الـتى ترغـب فى الاندماج. وغير ذلك من الصناعات والمجالات حتى الصناعات الترفيهية.

ومـع ذلـك العموم والشيوع فهناك حصة واضحة وبارزة فى عمليات الاندماج بين المشروعات الرائدة والمتقدمة والأكثر حيوية.

تطور الاندماجات

مـن الملاحظ أن عمليات الاندماج والتحالف تزداد فى أحجامها وقيمها يوما بعد يوم، مع تسارع وتيرتها وتمدد نطاقها الجغرافى. فتشير Financial Times فـى عددها الصادر فى ١٩٩٨/٦/٢٦ إلى أنه خلال الشهور الستة الأولـى من عام ١٩٩٨ قدرت قيمة عمليات الاندماج التى تمت على مستوى العالم بنحو ١٢٠٠ مليار دولار، وذلك مقابل نحو ١٦٠٠ مليار دولار خلال

عام ١٩٩٨ كله. ونقرأ فى الايكونومست فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/٤/٤ أنـــه قد تشكل نحو ٣٢ ألف تحالف بين الشركات فى أنحاء العالم فى الثلاث ســنوات الأخيرة، ثلاثة أرباعها بين شركات متعدية الجنسية. ويعبر فريدمان عن هذه الظاهرة قائلاً: « لقد انتقلنا من عالم كان الجميع يريدون فيه خوض الــتجربة بمفردهم إلى عالم لا يكتب لك البقاء فيه ما لم يكن لديك الكثير من الحلفــاء»[٤٥]. ويقول محمد خير الدين: « أصبحت عملية تمركز رأس المال عــن طــريق الاندماجــات بين الشركات الكبرى أحدى الظواهر الهامة فى الســنوات الأخــيرة، وتعددت الأساليب التى تسلكها الشركات الضخمة لتقوية وتدعيم مراكزها التنافسية ومد سيطرتها بما فى ذلك الاستيلاء على الشركات المنافســة ذاتهــا. وإذا كانــت الاتجاهات الاحتكارية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولــى يمكن تلمس بداياتها فى أواخر القرن التاسع عشر وازدياد حدتها بعد الحــرب العالمــية الثانية فإن ما يشهده العالم الآن من اندماجات يمثل ظاهرة غــير مســبوقة بشــتى المقاييس»[٤٦]. وتشير الأرقام إلى إن معظم عمليات الاندماج تتم فى الولايات المتحدة التى تفوز وحدها بما يقــارب ثلاثــة أرباع عملــيات الاندمــاج فى العالم[٤٧]. وما من يوم يمر الآن إلا وتطالعنا الأخبار باندماجــات حدثت هنا وهناك بمختلف صورها وأساليبها. وهذا ما يؤكد على صدق المقولة التى تصف عصرنا هذا بأنه عصر الاندماج بين المشــروعات والتكتــل بين الدول[٤٨].

* * *

الفرع الثالث

تفسير ظاهرة الاندماج

هـذا الفـرع يحاول الإجابة على تساؤل محورى مطروح هو: ما هى العوامل والدوافع وراء هذه الموجة العارمة من الاندماجات؟

أولاً: نحـب فى البداية أن نشير إلى ما هنالك من عوامل داخلية (داخل هـذه المشـروعات) تدفع المشروعات إلى الاندماج والتكامل والتحالف، وما هـنالك من عوامل خارجية أو بيئية محيطة بهذه المشروعات مهدت وهيأت الجـو للاندمـاج من جهة، ودفعت هذه المشروعات دفعاً للاندماج من جهة ثانية.

وبرغم أهمية هذا التمييز فإن ذلك لا يعنى الانفصال وعدم الارتباط بين هـذه العوامـل والدوافـع، فـالعوامل البيئية أسهمت بقوة فى وجود العوامل الداخلـية، والعكس صحيح. وقبل الدخول فى تناول هذه العوامل والدوافع قد يكـون من المفيد الرجوع القهقرى بالفكر للنظر فى الجذور الغائرة لعمليات الاندمـاج. فلقـد رصـد الفكـر الاقتصادى منذ أمد بعيد ميل المشروعات للضخامة، لما تعكسه من قوة وسيطرة على السوق، وبالتالى تحقيق المزيد من الأربـاح وتقليل التكاليف أو تحمل الخسائر أو تدنى الأرباح. وخلال النصف الأول مـن القرن العشرين تعرف الفكر الاقتصادى فى مجال التحليل الجزئى علـى أنـواع مخـتلفة للسوق إضافة إلى ما كان معروفاً من سوق المنافسة الكاملـة وسـوق الاحـتكار الكامل فعرف سوق المنافسة الاحتكارية وسوق احتكار القلة وسوق الاحتكار الثنائى.

ورصـــد سلوك المشروعات فى تلك الأسواق الجديدة وأخذ فى دراسته، ورأى مـــا يجـــرى بيـــنها من تحالفات واتفاقيات رسمية أو ودية، وما أسماه بالـــتواطؤ بيـــن البائعيـــن، وما ينجم عنه من «الكارتل» و«الترست»، وكان الهدف الأساسى من ذلك هو تفادى ما قد يحدث بين المشروعات من منافسات مدمـــرة سميت بقطع الرقبة وحرب الأسعار، وما يحدث اليوم من اندماجات وإن كـــان متميزاً ومتغايراً إلى حد كبير عما كان يحدث سلفاً فإنه غير منبت الصـــلة بـــه. ثـــم إننا نجد فى اقتصاديات المشروع الصناعى مبحثاً موسعاً لموضـــوع حجم المشروع، وميزات الأحجام الكبيرة من خلال ما تحقق من وفـــرات (Economies of Scale) ممـــا يولد نزعة قوية لدى المشروعات للـــنمو والضـــخامة، ومعروف أن تحقيق النمو قد يكون ذاتياً وقد يكون من خلال الاندماج والتكامل مع الغير، وطالما أننا نتحدث عن سلوك المشروعات العالمية فإننا غير بعيدين عن نظرية التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية، التى تلعب فيها هذه المشروعات دوراً مسيطراً.

ثـــم إن العالم يواجه منذ زمن ليس بالقصير مشكلة التخلف الاقتصادى ويعمل جاهداً على إنجاز التنمية. وهو فى سبيل ذلك مواجه بقصور شديد فى رأس المـــال وفـــى التكـــنولوچيـــا وفى المهارات والخبرات. والمعروف أن المشروعات العالمية تحوز قصب السبق فى تلك الأمور، وبالتالى فإن نظرية التنمـــية لا تخلو بدورها من التعرض لهذه المشروعات وما يجرى بينها من اندماجات.

وهكـــذا نجدنـــا أمام العديد من فروع الاقتصاد التى تعنى بدراسة هذا الموضـــوع بصـــورة أو بأخـــرى، ومـــن ذلـــك النظم الاقتصادية، والتاريخ الاقتصـــادى، وتـــاريخ الفكـــر الاقتصـــادى، والتحلـــيل الجزئى، والاقتصاد الصناعى، والعلاقات الاقتصادية الدولية، والتنمية الاقتصادية. وتجدر الإشارة

إلى أن علم إدارة الأعمال قد عنى أخيراً عناية بارزة بدراسة ظاهرة الاندماج ومـــا يتصـــل بهـــا وأصبحنا نسمع عن فروع جديدة فى الإدارة مثل الإدارة الاستراتيـــجية، وإدارة الجودة الشاملة، والنظريات الحديثة فى المنافسة.. الخ.

بعد هذا العرض السريع ندخل فى موضوعنا وهو الإجابة على التساؤل حول دوافع وعوامل الاندماج.

ثانياً: دوافع عمليات الاندماج والتكامل

يمكـــن القول إنه لا توجد حتى الآن النظرية التى تضم بين جناحيها كل العوامـــل المسئولة والمفسرة لهذه الاندماجات والتحالفات. ومرجع ذلك التعدد والتنوع الكبير فى هذه العوامل من جهة، وما قد يكون بينها من تعارض من جهة ثانية، فقد يكون القصور وراء الاندماج وقد يكون التفوق وراءه، يضاف إلى ذلك ما هنالك من صور متعددة للاندماجات، وما هنالك من تسارع مذهل فـــى حدوثهـــا، كل هذا جعل من الصعب على الفكر الاقتصادى ملاحقة هذه الظاهرة والإحاطة بها وبما وراءها من عوامل وأسباب. ومهما يكن من أمر فـــإن عوامل الاندماج والتحالف يمكن إرجاعها إلى توقى المخاطر أو تقليلها مـــن جهة وإلى تعظيم العوائد من جهة أخرى، وإن شئت قلت وراءها قصور يراد جبره وتفوق يراد حسن الاستفادة به.

وعموماً فإنه للإلمام بأهم دوافع الاندماج والتكامل علينا أن ننظر بإمعان فى ناحيتين: الناحية الداخلية لهذه المشروعات وناحية البيئة التى تتعامل فيها. فعلـــى المستوى الداخلى نجد هذه المشروعات تتسم عموماً بالضخامة وأحياناً الضـــخامـــة المفرطة، كما تتسم بالقدرة الكبيرة على أعمال البحث والتطوير (R & D) ومـــن ثم امتلاك ناصية التكنولوچيا المتقدمة، كما أنها تتمتع عادة بـــالعدد الوافـــر من الكوادر الإدارية والفنية عالية المستوى، وعلى المستوى

البيـــئى نجد هذه المشروعات تعمل فى سوق عالمية مفتوحة على مصراعيها لكـــل المشروعات مهما كانت جنسياتها، وذلك بفعل العولمة والجات الجديدة، وفى أوضاع تنافسية ضاربة (Hypercompitation)[٤٩]، كل مشروع يعمل جـــاهداً علـــى القضاء على الميزات التنافسية للمشروعات الأخرى، ومن ثم تحقيق الهيمنة والسيطرة، ناهيك عن الوجود والنمو.

ثـــم إنهـــا تعمـــل فى ظل ظروف بالغة السرعة فى التغير فى مختلف المجالات، فى التكنولوچيا والتمويل والسياسات.. الخ. كما أنها تعمل غالباً فى ظـــل ســـوق احـــتكار القلـــة، وأخـــيراً فإنهـــا تعمل فى بيئة كثيرة التقلبات والاضـــطرابات والأزمات. ومحصلة ذلك كله وجود العديد من المخاطر من جهـــة والعديد من الفرص والإمكانات من جهة أخرى، ومن ثم وجود الرغبة العارمـــة فى تفادى أكبر قدر ممكن من المخاطر وتحقيق أقصى ما يمكن من الفوائـــد. وقـــد رأت هـــذه المشروعات أن خير آلية للتعامل الفعال وتحقيق الأهداف فى ظل هذه الأوضاع هى آلية الاندماج والتكامل والتحالف.

هـــذه هـــى الدوافـــع بإجمال، وبقدر من التفصيل يمكن القول إن وراء عملـــيات اندماج وتكامل وتحالف هذه المشروعات عوامل عديدة قد يكون من أهمها العوامل التالية، وهى فى جملتها عوامل متداخلة متشابكة.

١- عامل النمو والتوسع[٥٠]: تفيد النظرية الحديثة للمشروع الاقتصادى قومـــياً كـــان أو عالمياً أن من أهم أهدافه النمو والتوسع، وذلك بعد انفصال الملكـــية عـــن الإدارة، والمعـــروف أن الإدارة تصوب أنظارها ناحية النمو والتوســـع، لما فى ذلك من مزيد من العوائد والمكافآت وسمو المكانة، وهناك مدخلان للنمو: المدخل الذاتى أو الداخلى، والمدخل الخارجى الذى يتمثل فى الاندماج والتكامل، ويتميز المدخل الخارجى للنمو بالسهولة والسرعة النسبية، أ ـ ـاناً لا يكون أمام الإدارة خيار آخر، كما إذا كان هناك تقييد على إقامة

فـــروع جديـــدة. واليوم يضاف بعد آخر يدعو للاندماج وهو ضخامة الإنتاج بالشكل الذى يعجز السوق المحلى عن امتصاصه ناهيك عن السماح بالزيادة، ومن ثم بات الخروج إلى السوق العالمى أمراً لا مفر منه، حفاظاً على المزيد مـــن الـــنمو والمزيد من الأرباح، وقد هيأت العولمة والجات الفرصة لتحقيق ذلك من خلال ما قدمته من اتفاقيات وضمانات، ومن أكفأ الوسائل لتحقيق ذلك عمليات الاندماج والتحالف.

٢- الاســـتفادة من وفرات الحجم[٥١] (Ec. of Scale) ووفرات النطاق (Ec. of Scope)، قديمـــاً توصل الفكر الاقتصادى إلى مسألة الحجم الأمثل للمشروع والذى عنده تنخفض النفقات المتوسطة إلى أدنى مستوى لها وإلى ما يعـــرف بالغلـــة المتزايدة للحجم. واليوم توصل إلى وفرات النطاق من خلال المزيد من التنوع والتكامل. ويعبر الفكر الاقتصادى والفكر الإدارى المعاصر عـــن مفعـــول الاندمـــاج والـــتحالف والتكامل بالأثر التأزرى أو التعاونى أو التجميعى (Synrgical effect). والذى يعنى رياضياً أن ١+ ١ = ٣، ويعنى لفظياً أن الكل يفوق الجمع الحسابى للأجزاء المكونة له.

ومعنى ذلك أن عمليات الاندماج والتكامل تمكن المشروعات من خفض التكاليف من جهة وزيادة الأرباح من جهة أخرى. وتشير بعض التجارب مثل التى تمت بين بنك كارولينا وبنك سوفرين إلى أن التكاليف الثابتة قد انخفضت بمعدلات تراوحت بين ١٠% و ١٥%[٥٢].

٣- التـــنويع[٥٣] (Diversification): ســـبقت الإشـــارة إلى ما يتملك المشـــروعات العالمـــية اليوم من رغبة عارمة فى الحفاظ على تواجدها فى الســـوق العالمية وتوسيع نطاق هذا التواجد، ومن خيرة الآليات المحققة لذلك تقديم تشكيله متنوعة من المنتجات السلعية والخدمية. وترتكز هذه الآلية على عملـــيات الاندمـــاج والـــتكامل وخاصة ما يعرف منها بالاندماج الرأسى أو

المختلط وكذلك التحالفات. كل ذلك لإنجاز السياسة الإدارية الحديثة وهى سياسة « اتبع العميل – Follow the Customer »، ويعد هذا العامل من أبرز العوامل وراء العديد من عمليات الاندماج وخاصة فى القطاع المصرفى وما يسيطر عليه اليوم من ضرورة تقديم الخدمة المصرفية الشاملة، أو بعبارة أخرى تحويل المصرف من مصرف تجارى تقليدى إلى ما يعرف بالمصرف الشامل والوصول إلى ما يعرف بالسوبر ماركت المصرفى[٥٤]. والهدف النهائى من وراء ذلك هو تحقيق أقصى قدر ممكن من أرباح. ثم إن هذه المشروعات ذات اهتمام بالغ بالبحث والتطوير كما أنها تمتلك تكنولوچيا متقدمة. وكل ذلك يدعوها إلى مزيد من التنويع للاستفادة من هذه الإمكانات، ويدعوها بالتالى إلى مزيد من الاندماجات والتحالفات.

٤- تمويل أنشطة البحث والتطوير والاستفادة منها: الريادة أصبحت الشغل الشاغل للمشروعات العالمية وتحقيق ذلك رهين التحسين المستمر والتطوير الدائم فى المنتجات وأساليب الإنتاج وأدواته، ولا يتأتى شيء من ذلك دون ركيزة بالغة القوة من أنشطة البحث والتطوير (A & D). والتى بدورها تعتمد على المزيد من الأموال والخبرات التى غالباً ما تعجز الشركة بمفردها مهما كانت عملاقة عن توفير ذلك بالمستوى المطلوب، وبالتالى تجد الشركة نفسها مدفوعة إلى قيام اندماج أو تحالف مع شركات أخرى حتى تتمكن سوياً من توفير هذه المتطلبات، ويعبر عن ذلك فريدمان بقوله «يتعذر عليك فى اقتصاد عالمى البقاء فى مجال صناعات معينة ما لم تكن قادراً على التنافس على أساس عالمى، ولن تستطيع أن تفعل ذلك بدون تحالفات، ومن السهولة بمكان معرفة السبب، ففى عدد من الصناعات مثل صناعة أشباه المواصلات والفضائيات والاتصالات والصيدلة، حسبما يقول ستيفن جى خبير العولمة فى وارتون سكول «حدث نمو عظيم فى حجم التكنولوچيا إلى

حـــد جعـــل حتى قادة الصناعة قد لا يجدون المصادر التى تجعلهم يواجهون بمفـــردهم المنافســـة فـــى جهد البحث والتطير فى ضوء التكلفة الهائلة التى ينطوى عليها ذلك وغموض النتائج، والأهم قصر دورة المنتج»، كذلك يتطلب حجـــم المعـــرفة العلمية والتقنية فى حد ذاته على نحو متزايد تطوير منتجات معقـــدة فـــى عـــالم اليوم الذى يتطلب باستمرار أن تقوم عدة شركات بتجميع مصـــادرها. وفـــى الـــنهاية فإن الطريق الوحيد أمام هذه الشركات لتعويض اســـتثماراتها الهائلـــة فى البحث والتطوير هو أن لا تبيع إنتاجها فى أسواقها الوطنية التى تعتبر صغيرة جداً، بل تبيعه فى العالم أجمع، وهذا أيضاً يحتاج إلى حلفاء»[٥٥].

وقد أصبح علماء الإدارة على وعى كبير بما للتحالفات من أثر قوى فى التغلـــب على الكثير من المشكلات مثل ضخامة تكاليف البحث والتطوير[٥٦]. وتصديقاً لذلك نجد المزيد من تركز أكبر الشركات العالمية فى الفروع الرائدة ذات التقنية العالية. فهناك من الخمسمائة الكبار مائة وثلاثة وأربعون يعملون فى هذه الفروع[٥٧].

والأمـــر لا يقـــف فى علاقة التكنولوچيا بالاندماجات عند حد التكاليف الطائلـــة بـــل يـــتعداه إلى أن الاندماج يمكّن ويؤهل المشروع للاستفادة من التكـــنولوچيات المتقدمة فى مجال واستخدام أحدث ما تم فيها، لما يتطلبه ذلك من أحجام على درجة عالية من الضخامة وذلك لعدم قابلية هذه التكنولوچيات للانقسام[٥٨].

٥- توقـــى المخاطر ومواجهتها[٥٩]: فى حالات عديدة نجد الدافع وراء اندماج المشروع ما يخشاه من مخاطر مرتقبة: تمويلية أو تسويقية أو إنتاجية، أو مـــا يواجهـــه من هذه المخاطر الحالة. وبدلا من الإفلاس أو الخروج من السوق يرى من الأفضل أن يندمج فى غيره أو مع غيره.

وقبل أن ننهى حديثنا حول هذه المسألة قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض العوامل البيئية التى ساعدت وتساعد على القيام باندماج المشروعات العالمية، ومن ذلك:

١- الجات: برغم أن ظاهرة اندماج المشروعات العالمية ليست وليدة اليوم ولا الأمس القريب فإن وتيرتها قد تسارعت بقوة وبشكل مثير للانتباه خلال السنوات الأخيرة. ومن الملاحظ أنه خلال هذه السنوات الأخيرة قد نشطت اتفاقية الجات وخاصة من خلال جولة أورجواى، التى حققت انطلاقة كبرى على طريق تحرير التجارة العالمية وفتح الأسواق المحلية أمام شتى المنتجات والخدمات ورءوس الأموال، بعبارة أخرى لقد جعلت من مئات الأسواق الوطنية سوقاً عالمياً واحداً. والسؤال المطروح هو هل من علاقة بين الجات وبين الاندماجات والتكاملات فى الشركات العالمية؟ والإجابة بنعم. فالجات قدمت الأساس والتمهيد والإطار اللازم والذى أسرع من هذه الاندماجات، حيث لم تعد المنافسة محلية ولم تعد السوق هى السوق الأمريكية أو اليابانية أو الألمانية وإنما أصبحت السوق هى كل أسواق العالم. ومعنى ذلك كله ضرارة المنافسة من جهة وتزايد الفرص من جهة أخرى، وكل ذلك يستلزم المزيد من القوة والضخامة. ومن خيرة الأساليب الموصلة لذلك قيام الاندماجات والتحالفات. ثم إن الجات قد اهتمت كثيراً بحماية مصالح الشركات العالمية وحماية ما تقدمه من استثمارات وما لها من حقوق، ومن ثم فقد وطدت الطريق أمام المزيد من التكتل والاندماج. إن اتفاقية الجات الأخيرة جاءت صدى لرغبات ومساعى المشروعات دولية النشاط فى تحويل العالم إلى حقل اقتصادى واحد. وهكذا تعتبر الجات وتعتبر العولمة من العوامل التى هيأت المجال بقوة أمام هذه المشروعات لممارسة العديد من الاندماجات والتكاملات ومع ذلك فقد أشارت دراسة د. سعد حافظ (مشار

[illegible] هناك من تناقض بين الطابع الاحتكارى الناجم عن عمليات الاندماج والتحالف هذه ودعوة الجات للتنافسية وتحرير الأسواق، ولم تواصل هذه الدراسة القول في هذا الأمر المثير والمحيِّر[٦٠].

٢- التكتلات الاقتصادية الدولية: من المشاهد فى أيامنا هذه انكباب الحكومات على إقامة تكتلات إقليمية عملاقة، وخاصة الدول المتقدمة، وفى الوقت ذاته انكباب المشروعات العالمية على الاندماجات والتحالفات، كل ذلك فى ظل ومباركة اتفاقية الجات. هل من علاقة بين السلوكين؟ وهل من ارتباط بين هاتين الظاهرتين؟ هناك بعض الدراسات التى تطرقت إلى هذه المسألة منها دراسة د. العوضى وفيها يشير إلى أن السلوكين متوافقان ويسيران فى اتجاه واحد ويرتكزان على عوامل ودوافع واحدة، فالكل يسعى إلى تخطى الحدود القومية من أجل المزيد من التنمية والمزيد من الرفاهية والمزيد من العوائد والفوائد[٦١].

والدراسة لم توضح بشيء من التفصيل مدى تأثير أو تأثر إحدى الظاهرتين بالأخرى. وهناك دراسة بنك مصر فى سلسلته «أوراق بحثية» العدد (٥) سنة ١٩٩٩.

وهى بدورها تناولت العلاقة بين هاتين الظاهرتين مشيرة إلى أن عملية التكتل الدولى مهدت الطريق وهيأت الجو المناسب أمام المشروعات العالمية للمزيد من الاندماج، واستشهدت فى ذلك بدليل عملى من واقع دولة البرتغال، حيث تم المزيد من اندماج المشروعات على أرضها بعد أن انضمت إلى الوحدة الأوروبية[٦٢].

ويشير د. فؤاد مرسى إلى أن الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى كان مدفوعاً من المشروعات عابرة القارات[٦٣]، حتى يهيء لها الفرص المناسبة للمزيد من الضخامة، ومن ثم قيام المزيد من الاندماجات والتكاملات.

وأرى أن التحديد الواضح الشافى للعلاقة بين هاتين الظاهرتين فى حاجة إلى المزيد من البحوث والدراسات التطبيقية للوصول إلى نتائج يمكن الركون إليها.

٣- الإصلاحات الاقتصادية: قامت العديد من دول العالم النامى بجهود حثيثة نحو ما يعرف بالإصلاح الاقتصادى من خلال استخدام الأدوات والسياسات المالية والنقدية والتشريعية، وعلى رأسها الخصخصة وتحرير الأسواق ورفع الوصاية الحكومية عنها، وبغير شك فإن هذه الجهود وطدت وهيأت المناخ أمام المشروعات العالمية لممارسة نشاطاتها بقوة، ولإجراء المزيد من الاندماجات والتحالفات على المستوى العالمى، وعلى المستوى المحلى، مستفيدة من هذه الإصلاحات الاقتصادية، وما أتاحته من فرص وحوافز ومرغبات.

ولذلك نجد مختلف الدراسات التى تناولت ظاهرة الاندماج تشير بشكل أو بآخر إلى ما كان للإصلاحات الاقتصادية التى قامت بها العديد من الدول من تدعيم قوى لهذه الظاهرة.

وهكذا نجد أن هناك العديد من العوامل والدوافع التى يمكن من خلالها تفسير ظاهرة الاندماج فى المشروعات العالمية.

بقى تساؤل أخير يتعلق بمدى تحقيق الاندماجات لهذه الأهداف والمقاصد، وهل بالضرورة تحقق كل الاندماجات والتحالفات المؤمل منها. والإجابة عن ذلك بلا. وقد أثبت الواقع أن بعض الاندماجات أصيبت بالفشل

والإخفاق. وكان هذا مدعاة لقيام الفكر الاقتصادى والإدارى بدراسة الضوابط التى تحقق النجاح للاندماج، مستشعرة ما هنالك من مثالب قد تحيق بأحد الأطراف أو بالطرفين معاً من جراء عملية الاندماج. فمن الممكن أن يحدث الاندماج بعض الآثار السلبية الداخلية على العمالة وعلى كفاءة الإدارة، وعلى الأجور وعلى التمويل، وغير ذلك، بعبارة أخرى هناك أعباء وتكاليف للاندماج ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان جيداً. وعموماً يجب توفر المعلومات والشفافية قبل القيام بعملية الاندماج، ويجب قيام دراسات جادة لما سوف ينجم عن الاندماج من آثار إيجابية وسلبية، ومن المفضل تأهيل المشروع الضعيف قبل عملية الاندماج حتى لا يؤثر سلبياً على المشروع الآخر. وكلما كان الاندماج طوعياً ومرتكزاً على التراضى والتوافق كلما كان أحرى بالنجاح[٦٤]. وفي النهاية فإنه يجب أن يفهم أن الاندماج هو وسيلة وليس غاية في حد ذاته، ثم إنه إن كانت له إيجابيات ففي كثير من حالاته يواجه بعقبات وصعوبات ومشكلات. ومعنى هذا كله ضرورة توفير متطلبات عديدة حتى تحقيق هدفه.

* * *

الفرع الرابع
تأثير ظاهرة اندماج المشروعات العالمية
في الاقتصاد المصرى

فـــي الغالب سيكون لهذه الاندماجات الجارية اليوم على عدم وساق آثار علـــى الاقتصـــاد المصرى، وبداية تجدر الإشارة إلى عدم تحبيذ الحكم العام المطلـــق والـــذى يـــنحاز بكل التأثيرات إلى الجانب الإيجابى أو إلى الجانب السلبى.

ولمعرفة جيدة بهذه التأثيرات المحتملة ينبغى النظر في عدة أمور هى:

١- مدى وجود المشروعات العالمية في السوق المصرى.

٢- مـــدى قيام هذه المشروعات العاملة في السوق المصرى بالاندماجات والتكاملات.

٣- مدى تأثير هذه المشروعات في الاقتصاد المصرى.

٤- من المهم مراعاة أن هذه التأثيرات قد ترجع إلى المشروعات الوطنية وقـــد تـــرجع إلى المستهلكين، وقد ترجع إلى الحكومة وما تقوم به من سياســـات، بعـــبارة أخـــرى ينبغى التمييز بين التأثيرات على المستوى الجزئى والتأثيرات على المستوى الكلى، مع التسليم بتداخلهما.

ومـــن خـــلال النظر في هذه الجوانب يمكن التعرف بشكل مقبول على الآثار المحتملة على الاقتصاد المصرى من جراء هذه الاندماجات كما يتضح مما يلى:

١ - المشروعات العالمية في السوق المصرى

أصبح السوق المصرى مفتوحاً إلى حد كبير أمام المشروعات العالمية. وبالتالى لم يعد بعيداً عما يجرى في هذه المشروعات وما يحدثه ذلك من تأثيرات عليه.

ويتوقف مدى هذه التأثيرات ونوعيتها على العديد من العوامل منها حجم ونطاق المشروعات العاملة في مصر والتى لديها الرغبة للعمل فيها. وتشير التقارير في أحدث بيانات لها حتى إعداد هذه الورقة إلى أن عدد هذه المشروعات التى مارست العمل فعلاً في مصر بلغ حتى نهاية ١٩٩٨ مائة وسبعا وأربعين شركة وأنها موزعة على أكثر من صناعة أو قطاع. كما يتضح من الجدول التالى.

بيان بعدد الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر
وتوزيعها على الأنشطة المختلفة حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

مسلسل	بيان	عدد الشركات
١	الصناعات الهندسية	٤٣
٢	الصناعات الكيماوية	٢٩
٣	الصناعات الغذائية	٢٤
٤	الصناعات المعدنية	١٧
٥	الصناعات الدوائية	١٧
٦	صناعة مواد البناء	١٠
٧	صناعة الغزل والنسيج	٧
	الإجمالي	١٤٧

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز المعلومات، البيان الإحصائى في ١٩٩٨/١٢/٣١

ويلاحظ أن هناك إقبالاً متزايداً من قبل هذه الشركات العالمية للعمل في السوق المصرى. حيث تفيد البيانات أن عدد هذه الشركات كان حتى ١٩٩٧/٦/٣٠. سبعاً وتسعين شركة، وقد أصبح في نهاية ٩٨ مائة وسبعا وأربعين شركة[٢٥] وبرغم عدم توفر بيانات رسمية تغطى العامين الأخيرين، ٩٩، ٢٠٠٠، فإن الاتجاه العام هو إلى الإقبال والتزايد.

وإذا نظرنا في هذه المشروعات العالمية العاملة في مصر من ناحية جنسيتها، لما لذلك من علاقة بما تمارسه من اندماجات، حيث ان الشركات الأمريكية تحوز قصب السبق في هذه الاندماجات فنجدها موزعة على النحو الذى يظهره الجدول التالى:

توزيع الشركات الصناعية المتعددة الجنسية

العاملة في مصر للجنسية حتى ١٩٩٨/١٢/٣١(*)

جنسية الدولة الأم	عدد الشركات
أمريكا	٢٣
بريطانيا	١٩
فرنسا	١٣
ألمانيا	١٣
سويسرا	١٣
إيطاليا	١٢
هولندا	٩
اليابان	٣
كوريا	٢
دول أخرى	١٣
الإجمالي	١٤٧

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، نقلا عن د. منير هندى وآخرون، **تقرير التمويل الدولى في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، تقارير غير دورية العدد ٢ أكتوبر ١٩٩٩.**

٢- ممارسة المشروعات العالمية العاملة في مصر للاندماجات

يمكـــن القول بأن هذه المشروعات بحكم دخولها في نطاق المشروعات العالمـــية فإنهـــا تمـــارس عمليات الاندماج بصورها المختلفة، وخاصة منها

(*) طالعتـــنا الأهـــرام الاقـــتصادى فـــي ٢٠٠١/١/٨ بأن بريطانـــيا أصبحت حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠ تحـــتل المرتـــبة الأولـــى في الاستثمارات في مصر من حيث قيمة المشروعات حيث بلغت ٣٣% تلتها الولايات المتحدة.

الشـــركات الأمريكـــية والإنجليزية وأنها تجرى بعضاً من هذه الاندماجات أو بالأحـــرى الاستحواذات على المستوى المحلى مع مشروعات محلية[٦٦]، كما تجريها على المستوى العالمى.

٣- تأثير المشروعات العالمية في الاقتصاد المصرى

هـــناك العديد من الدراسات والبحوث التى تناولت بشكل أو بآخر تأثير المشـــروعات العالمـــية فـــي الاقتصاد المصرى، وقد نشطت هذه الدراسات بصـــورة ملحوظـــة فـــي أواخر السبعينات، وذلك من جراء سياسة الانفتاح الاقتصـــادى، ويومـــاً بعـــد يوم تزداد هذه الدراسات نتيجة للمستجدات على الســـاحة العالمية من عولمة، ومنظمة التجارة العالمية. ونظراً لما هنالك من انقســـامات حـــادة ذات منشـــأ أيديولـــوچـــى بالدرجة الأولى حيال دور هذه المشـــروعات فـــي الـــدول النامـــية عموماً وفى مصر خصوصاً فقد مالت الدراســـات الأحـــدث فـــي التعويل الأساسى على تقييم دورها في الاقتصاد المصـــرى من خلال البعد العملى التطبيقى. وبدلاً من الاكتفاء بطرح الآراء الـــنظرية أخذت في الوصول إلى النتائج من خلال ما أسهمت به بالفعل هذه المشـــروعات فـــي المتغيرات الاقتصادية، أو بعبارة أخرى ما أسهمت به في مواجهة المشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى.

مثل مشكلة الاستثمار ومشكلة التصدير ومشكلة العمالة والبطالة... الخ.

ومن أحدث الدراسات في هذا الشأن تلك الدراسة التى قدمها بنك مصر فـــي نشـــرته الاقتصادية، العدد الثانى لعام ١٩٩٩ بعنوان، الشركات متعددة الجنســـيات ودورها في الاقتصاد المصرى كتبها أسامة السيد شندى، وكذلك الدراســـة الـــتى قدمهـــا مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصـــاد بعنوان تقرير التمويل الدولى في جمهورية مصر العربية للدكتور

منير هندى وآخرين ونشرها المركز فى سلسلة تقارير غير دورية العدد (٢) في أكتوبر ١٩٩٩.

وطبقاً لهاتين الدراستين فإن إسهام هذه المشروعات في الاستثمارات داخل مصر يعتبر إسهاماً محدوداً بالنسبة لإجمالى الاستثمارات، استخلاصاً من الجدول التالى:

بيان بالمساهمات في رءوس الأموال المصدرة
للمشروعات الاستثمارية حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

بالمليون جنيه

بيان	مصر		عرب		أجنبى				الاجمالى	
					السوق الأوروبية		أمريكا ودول أخرى			
	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%
مشروعات استثمارية داخل البلاد	٥٩.٥٦٨	٧٨	٨.٥٠٩	١١	٤.٢٥٦	٥	٤.٤٨٩	٦	٧٦.٨٢٢	١٠٠
مشروعات استثمارية بالمناطق الحرة	١٠.٨٢٥	٦٦	٢.٨٣٧	١٧	٩٨٧	٦	١.٨٥٨	١١	١٦.٥٠٧	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - مركز المعلومات- البيان الاحصائى السنوى ١٩٩٨/١٢/٣١

ومنه يتضح تدنى نسبة إسهام الاستثمار الأجنبى في جملة الاستثمارات، رغم ما قدم له من حوافز وإغراءات وهذا في الواقع يضع علامة استفهام كبيرة حول هذه المشروعات وموقف الدولة منها، كما أنه يعطى مؤشراً بان اندماجات هذه المشروعات وتكاملها قد لا يكون ذا أثر واضح بالنسبة للاستثمارات في مصر.

كذلك فقد خلصت هذه الدراسات إلى أنه من خلال النظر في توزيع هذه الشركات على الصناعات المختلفة في مصر يتضح أن هناك تركيزاً عالياً في مجال الصناعات الهندسية والكيماوية والغذائية، (كما هو واضح من جدول

مذكور سلفاً) وغالبية هذه الشركات تهتم أساساً بالسوق المحلى والتوزيع فيه، ومعنى ذلك أن إسهامها في تنمية الصادرات المصرية هو إسهام محدود، حيث لا نجد لها وجوداً في الصناعات ذات الميزة التنافسية مثل صناعة الملابس والمنتجات الخشبية. وبالتالى فإن إسهامها في علاج الخلل في الميزان التجارى متواضع تماماً.

وفيما يتعلق بنوعية المنتجات التى تطرحها هذه المشروعات على المستهلك المحلى فإنها في غالبها ذات طابع كمالى، مما يسهم في تشويه نمط الاستهلاك وتخصيص الموارد، وشيوع قيم اجتماعية ضارة.

وفيما يتعلق بفرص العمالة التى توجدها هذه المشروعات في مصر فطبقاً لبيانات هيئة الاستثمار نجد أن المشروعات الصناعية لهذه الشركات قد وفرت ٢٢١٥٨ فرصة عمل من إجمالى فرص العمل في المشروعات الصناعية البالغة ٣٨٨١٧٤٣، أما المشروعات الزراعية التابعة لهذه الشركات فقد وفرت ١٨٣٦ فرصة عمل من إجمالى قدرة ٣٣٠٤٩ فرصة، أما المشروعات السياحية التابعة لها فقد وفرت ٨٨٧ فرصة من إجمالى قدره ١٠٩٢٤٠ فرصة عمل[٦٧]. ومعنى ذلك أن إسهام هذه الشركات في تدعيم قضية العمالة ومواجهة مشكلة البطالة هو إسهام متواضع للغاية، وتفسير ذلك هينٌ إذ تعتمد هذه الشركات على التقنية العالية الموفرة للعمالة أو ما يسمى نمواً دون مزيد من فرص العمل Jobless Growth. مع ملاحظة ما لهذه المشروعات من تأثيرات قد تكون سلبية على المشروعات المحلية من حيث استيلاؤها على العمالة الماهرة فيها، وهناك زاوية أخرى ينبغى النظر فيها لتبيان أثر هذه المشروعات في عملية العمالة وهى طبيعة عمل ومجال هذه المشروعات، وهل كان من الممكن للمشروعات الوطنية القيام بذلك أم أن ذلك خارج قدراتها واهتماماتها، في الحالة الأولى غالباً ما يكون الأثر سلبياً. حيث

إن المشـــروعات العالمـــية عادة ما تستخدم أساليب فنية موفرة للعمالة عكس المشـــروعات الوطنية، وفى الحالة الثانية تعد إقامة مشروعات عالمية فرصة حقيقـــية لإيجـــاد المزيد من العمالة[٦٨]، كما ينبغى ملاحظة ما قد تحدثه هذه الاندماجـــات من أثر المحاكاة في المشروعات الوطنية لهذه المشروعات في اســـتخدام الفـــنون الإنتاجية كثيفة رأس المال. ومن ثم المزيد من حدة مشكلة البطالة.

وفيما يتعلق بإسهامها في نقل التكنولوچيا فإن بعض الدراسات تشير إلى محدودية الدور الذى قامت به في هذا الشأن، وأن بعض ما قامت به كان غير ملائـــم للاقتصـــاد المصرى، كما كان ذا تكلفة عالية، ثم إنها غالباً ما تضر بفكرة بناء تكنولوچيا محلية أصيلة[٦٩].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج قد توصلت إليها دراسات سابقة لهذا الموضوع والتى منها:

دراسة د. إبراهيم العيسوى، بعنوان «مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمتها في التنمية في مصر»، المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٦.

ودراســـة د. فرج عزت. ود. إيهاب نديم بعنوان «الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة والتنمـــية الاقتصـــادية في العالم» مؤتمر حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل ١٩٩٩/٥.

ودراســـة د. أميـــنة شبانه بعنوان «دور الاستثمار الأجنبى المباشر في تمويـــل التنمـــية الصناعية في مصر في كل آليات السوق»، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٩٤/٤.

ودراسة د. محمد فتحى صقر، بعنوان «الأنماط السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية»، كلية الاقتصاد، ١٩٨٩.

ودراسة د. سميحة فوزى بعنوان «الاقتصاد المصرى والشركات متعددة الجنسية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية»، مؤتمر الاقتصاد المصرى واندماجه في السوق العالمية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، مايو ١٩٩٢.

وهكذا فإن معظم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع إن لم تكن كلها قد اتفقت على تواضع إسهام هذه المشروعات في التأثير في الاقتصاد المصرى من خلال المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

الأمر الذى يوحى بتواضع أثر ما ينجم عن هذه الشركات من اندماجات على الاقتصاد المصرى، لأن الأصل إذا كان ضعيفاً فأى تغير يطرأ عليه لا يحدث عادة آثاراً جوهرية مغايرة.

في ضوء ذلك نحاول استكشاف الآثار المحتملة لاندماج هذه المشروعات العالمية على الاقتصاد المصرى.

مما سبق يتضح أن أثر هذه المشروعات في الاقتصاد المصرى طبقاً لما أظهرته الدراسات هو أثر محدود من حيث إيجابياته. ومغزى ذلك أن ما يجرى من اندماجات في هذه المشروعات هو بدوره من المحتمل أن يكون ذا أثر محدود إيجاباً أو سلباً، ومن ناحية أخرى فإنه طالما أن هذه المشروعات تؤثر إيجاباً وسلباً في الاقتصاد المصرى فإن ما يجرى فيها من اندماجات غالباً ما يكون له نفس اتجاه الآثار، بمعنى أن هناك اندماجات تؤثر سلباً وأخرى تؤثر إيجاباً وربما قوى الاندماج من الأثر السلبى وأيضاً من الأثر

الإيجـــابى، وربما أحدث العكس، كل ذلك يعود إلى اعتبارات وعوامل تخص كل حالة بذاتها.

ومهمـــا يكن من أمر فإن هناك مجالات وقطاعات اقتصادية عديدة من المحتمل أن تتأثر بهذه الاندماجات، ونشير فيما يلى إلى بعض تلك المجالات.

١) الاندماجات وهيكل السوق

بفـــرض أنـــنا في سوق مشروعات وطنية وأنها سوق احتكار قلة، وقامت مجموعة من هذه المشروعات بعمليات اندماج وتكامل بينها، فمن الواضح أن أثـــــر ذلـــك علـــى هـــيكل السوق المزيد من التركز وتعميق درجة الاحـــتكار[٧٠]، لكـــن ذلك ليس هو بالضبط المطروح حالياً، فالذى يندمج مشروعات عالمية، ثم إن نوعية اندماجها متعددة، فقد يكون مع مشروعات محلـــية، وقد يكون مع مشروعات عالمية، فإذا كان الاندماج أو بالأحرى الاستحواذ مع مشروعات محلية فإن الأثر على هيكل وعدد مشروعاته لن يـــتأثر، طالمـــا أن الاندمـــاج تـــم مـــع مشروع واحد، أما إذا تم مع عدة مشـــروعات محلية فإن الأثر يظهر حيث يقل عدد المشروعات العاملة في الســـوق كمـــا ســـيحدث فـــي حالة اندماج عدد من المستشفيات المصرية الخاصـــة مع مشروع عالمى. أما إذا كان الاندماج بين مشروعات عالمية وبعضـــها فـــلا تأثير لذلك على هيكل السوق المصرى، اللهم إلا إذا كان المشـــروعان العالمـــيان يعملان في مصر إذ بالاندماج يصبحان مشروعاً واحداً، ومن ثم قلة العدد مع مزيد من القوة، وهكذا فإن الاندماج يمكن أن يؤثـــر علـــى هـــيكل السوق المصرى، كما أنه يزيد من قوة المشروعات المـــندمجة، ومن ثم يزيد من سيطرتها وهيمنتها في السوق، بعبارة أخرى يمكـــن أن يحـــدث لونـــاً من ألوان الاحتكار بصورة أو بأخرى، والأمر

يتوقف، إضافة إلى ما سبق، على سعة السوق من جهة، وقدرة المشروعات الوطنية التى لم تندمج من ناحية أخرى، وأيضاً يمكن أن يحدث الاندماج اندماجات محلية بين المشروعات الوطنية لتمكينها من مواجهة هذه القوة الضخمة، وبالتالى قلة عدد المشروعات، والمزيد من التركز، والاقتراب من حالات الاحتكار القوية. وقد طالعتنا الصحف بعزم الحكومة على دمج سبعة بنوك محلية في بعضها وعلى دمج بنك الإسكندرية في البنك الأهلى.

كما أنه يتوقف على طبيعة الاندماج، من حيث كونه أفقياً أو رأسياً أو مختلطاً، وعلى المجال الذى يعمل فيه هذا المشروع ومدى إمكانية قيام مشروعات وطنية للعمل فيه.

وقد ينجم عن ذلك خروج بعض المشروعات الوطنية من السوق إذا لم تتمكن من تقوية مراكزها إن بالاندماج أو بغيره، ومن ثم قلة عدد المشروعات العاملة والمزيد من الاحتكار.

ويلاحظ أنه قد نجم عن عمليات الاندماج المزيد من التركز وقلة عدد المشروعات على المستوى العالمى، ويبدو ذلك في مختلف القطاعات والصناعات التى مورست فيها هذه العملية، وبوجه خاص في القطاع المصرفى، حيث أدت إلى تقلص كبير في عدد البنوك العالمية وغيرها، ففى الولايات المتحدة أدت عمليات الاندماج المصرفى إلى تناقص عدد المصارف من ٨٧٠٠ عام ١٩٩٢ إلى ٧٠٠٠ مصرف عام ١٩٩٨، وفى فرنسا تراجع عدد البنوك من ٨٠١ بنكاً في عام ٩٠ إلى ٦٢٦ بنكاً في عام ١٩٩٤[٧١]، وتفيد بعض الإحصاءات أن السنوات الثلاث الأخيرة ٩٧/ ٩٨- ٢٠٠٠/٩٩ قد شهدت عمليات دمج واسعة النطاق كان أهمها ما تم بين نحو ٧٥ مؤسسة مالية ومصرفية من أكبر المؤسسات المالية

والمصـــرفية فـــي العـــالم لتسفر عن ٣٠ مؤسسة مالية ومصرفية احتلت بدورها مراكز متقدمة ضمن قائمة أول ألف بنك على مستوى العالم[٧٢].

كذلك فقد ذكرت صحيفة الأهرام في عددها الصادر في ٢٠٠١/١/٢ أن الســلطات فـــي مالـــيزيا قد أمرت مؤسساتها المصرفية الأربع والخمسين بالاندماج في عشر مجموعات مصرفية رئيسية بحلول ٢٠٠٠/١٢/٣١.

٢) الاندماجات وأداء المشروعات

من الواضح أن عمليات الاندماج ينجم عنها مزيد من القوة والضخامة. وهـــناك تخوف قوى من السلوك الاقتصادى لهذه المشروعات وما له من آثـــار سلبية على مستويات الأسعار وجودة المنتجات، ومع التسليم بوجاهة هـــذا التخوف فينبغى ملاحظة أن الظروف المحيطة اليوم مغايرة إلى حد كبـــير للظـــروف. الـــتى كانت محيطة في الماضى بالأسواق الاحتكارية وممارســـة المشـــروعات فيها، فالهيمنة التى تبغى هذه المشروعات اليوم تحقيقها إنما يحافظ عليها من خلال المزيد من الجودة والتحسين والتطوير المســـتمر واعـــتدال الأســـعار ولـــيس العكـــس، وإلا فالســـوق مفتوحة، والمشـــروعات الأخرى العالمية متربصة، ومعنى ذلك أن المستهلك سوف يجد أمامه وبسرعة مذهلة منتجات بديلة أرخص أو أعلى جودة، وخاصة إذا مـــا كـــان الموقـــف الحكومى قوياً وحاضراً وكذلك موقف المؤسسات الأهلية.

ومـــن ناحية أخرى فإنه من المتوقع نظرياً أن ينجم عن الاندماج تأثير إيجـــابى لـــدى المشـــروعات الوطنية المندمجة وغيرها، مثل التحسن في الإدارة وفـــي التمويل وفى النواحى الفنية والتكنولوجية وفى التكاليف، وقد أيدت هذا الاحتمال كثير من التجارب الاندماجية الناجحة، مع عدم نكران

أن الآثـــار على هذا المتغيرات أو بعضها قد تكون سلبية، وهناك دراسات تطبيقـــية تثبـــت تحقيق النجاح والمزيد منه لمشروعات وطنية من قبل ما يجـــرى على المشروعات العالمية، فلم تفلس هذه المشروعات ولم تنهار، وإنما أعادت النظر في سياساتها وبرامجها واستطاعت أن تظل عاملة في الســـــوق، بل ازدادت قوة ونمواً، وقد قدم الأهرام في عدده الصادر في ١٩٩٩/٦/١٦ عرضاً لبعض تلك الدراسات للدكتور صلاح جمعة بعنوان «الشركات المحلية وتحدى البقاء في ظل العولمة».

وفى هذا العرض أشار الكاتب إلى ما هنالك من دراسات أجنبية معمقة في هذا الموضوع ومن أهمها ما نشرته مجلة جامعة هارفارد للإدارة في إبريل ١٩٩٩، كان محورها عدد من شركات محلية في بعض دول العالم مثل الهند وروسيا وتشيكوسلوفاكيا تمكنت من استغلال بعض المميزات لها والـــتى هـــى في نفس الوقت نقاط ضعف للمشروعات العالمية، واستفادت مـــنها فـــي تدعـــيم وترســـيخ وجودهـــا في السوق من خلال تغيير في اســـتراتيـــجياتهـــا المنصـــرفة إلـــى الصيانة وشبكة خدمة العملاء، وإلى الانصـــراف إلـــى إنتاج بعض ما كانت تنتجه من قبل. وإلى التركيز على خدمة شرائح معينة لا تهتم بها المشروعات العالمية.

ومعـــنى ذلـــك أنه ليس بالضرورة أن تحدث الاندماجات العالمية آثاراً ســـلبية على أداء المشروعات المحلية. بل قد يكون العكس طالما أن هذه المشـــروعات لديهـــا الإدارة الجيدة، ولديها العزيمة والإصرار على البقاء والـــنجاح والاســـتفادة من دروس التاريخ، والتى تفيد أن الصغير المجتهد يمكـــن أن ينهض بل ويسود في وجه الغازى الكبير. وكل هذا لا يقلل من خطورة عمليات الاندماج على المشروعات المحلية، حتى المندمج منها في المشـــروعات العالمـــية، حيث إنه معرض بين لحظة وأخرى إلى تحويل

المشـــروع العالمى لنشاطه من هذا الفرع الوطنى إلى فرع آخر في دولة أخرى، مما يرتب إغلاق هذا الفرع الوطنى وما ينجم عن ذلك من مضار مادية وبشرية، كما حدث في سوق الدواء مع بعض الشركات العاملة فيه، ومـــن الواضـــح أن شـــركة مصر للطيران سوف تتأثر كثيراً بالتحالفات العالمـــية التى تمت في مجال النقل الجوى، ويعد هذا ضمن العوامل التى دفعتها إلى أن تصبح شركة قابضة تضم عدداً من الشركات الخاصة طبقاً لما ذكرته مجلة البورصة في عددها ١٩١ في ٢٠٠١/١/٨، صـــ١٥. ولا شـــك أن المصارف الوطنية سوف تتعرض لمصاعب عديدة من جراء ما يجـــرى حثيـــثاً بين المصارف العالمية من اندماجات الأمر الذى يزيد من قدراتهـــا فـــي جذب المزيد من الإيداعات المحلية. واستخدامها بما يحقق مصالحها حتى ولو بتوظيفها خارج مصر.

٣- تأثير الاندماجات على المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصرى

فـــي البداية تجدر الإشارة إلى ما هنالك من ندرة تكاد تكون مطلقة في الدراســـات الـــتى تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل والتى أتيح للكاتب الإطـــلاع علـــيها. ولعل من أوسع الدراسات التى تعرضت لذلك بصورة صريحة ومفصلة إلى حد ما دراسة د. رفعت العوضى بعنوان «التكتلات الاقتصـــادية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية» وقد سبق أن أشرنا إليها سلفاً.

وقـــد ذهبـــت هـــذه الدراســـة إلـــى أن تأثـــير الاندماجات العالمية في المشـــروعات علـــى الاقتصـــاد المصرى هو تأثير سلبى في كل جوانبه، ومنطلق هذه الدراسة أن أثر الشركات العالمية في الاقتصاد المصرى هو أثر سلبى.

وبالتالى فكلما حدث بينها اندماج وتحالف زادت قوتها، ومن ثم زاد أثرها قوة في سلبيته. فإذا كان هناك ضعف في القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فإن هذه الاندماجات ستزيده ضعفاً على ضعف وتوسع من الفجوة التنافسية، لما يحدثه الاندماج من مزيد من القدرة على تخفيض التكاليف وتحقيق الجودة العالية. وتخفيض الأسعار.

وإذا كانت هناك فجوة تكنولوجية فإن هذه الفجوة ستزداد، لما يوفره الاندماج لهذه الشركات من مزيد من الموارد والطاقات اللازمة للمزيد من عمليات البحث والتطوير.

وإذا كانت هناك فجوة داخلية فإن هذه الاندماجات سوف تزيد منها لما تحدثه من ضخامة في العوائد المتحققة في تلك الشركات.

وإذا كانت هناك تبعية اقتصادية فإن الاندماجات سوف تزيدها، ومن ثم المزيد من تدهور سعر صرف الجنيه، وهكذا خلصت هذه الدراسة إلى أن آثار الاندماج على الاقتصاد المصرى هى كلها آثار سلبية. ولا شك أن لنتائج هذه الدراسة جانباً من الصواب، لكن يلاحظ عليها التعميم والإطلاق، كما أنها توحى بالتوجيه بعدم التعامل مع هذه الشركات، وهذا لم يعد مقبولاً ولا ممكناً، ثم إنها ركزت على الأجل القصير وأهملت الأجل المتوسط والأجل الطويل، حيث يمكن فيهما تحول هذه الآثار السلبية بفرض التسليم بها إلى آثار إيجابية. وبالتالى تضييق هذه الفجوات بدلاً من توسعها.

وأعتقد أن الأثر من حيث نوعه ومن حيث حجمه يتوقف بدرجة أساسية على موقف الدولة وأيضاً موقف المشروعات الوطنية، ومن خلالهما يمكن أن تكون الآثار في غالبيتها إيجابية إذا ما أمكن جعل هذه المشروعات بما

تنـــتجه من منتجات جيدة المستوى ومعتدلة السعر وبما تمتلكه من خبرات جيدة في عمليات التسويق العالمى، في خدمة الصادرات المصرية، ورغم وجود قيود على الحكومات في حمل هذه الشركات على تصدير حصة من إنـــتاجها[٧٣] فإن الحكومة، كما سمعنا وقرأنا في وسائل الإعلام حرصت علـــى التأكـــيد علـــى قيام هذه المشروعات بالإسهام في الصادرات وفى تحسين المهارات والخبرات وفى توفير التكنولوچيا المناسبة.

ومهمـــا يكـــن من أمر فإن للاندماجات تأثيرها الإيجابى والسلبى معاً، والعـــبرة في تعظيم الأثر الإيجابى وتقليل الأثر السلبى، وهذا متوقف على الحكومة والمشروعات الوطنية بالدرجة الأولى.

ومـــن الملاحـــظ أن لهذه المشروعات وما يجرى بداخلها من اندماجات تأثيرات مالية وضريبية، وأيضاً على الميزان التجارى. وذلك من جوانب مـــتعددة منها ما يعرف بسعر التحويل Transfer Pricing حيث أصبحت هذه الشركات ومن خلال الاندماجات تنتج السلع والخدمات مجزأة في أكثر مـــن بلـــد، كما سلفت الإشارة، فكل فرع في دولة ينتج جزءاً من السلعة. ويـــنقل من هذا الفرع إلى فرع آخر في دولة أخرى، ومعنى ذلك ضرورة وجود سعر بيع لهذه الأجزاء. والمعروف أن السوق لا مدخل له في تحديد هـــذا الســـعر، وإنما الذى يقوم بتحديده هو الشركة الأم، طبقاً لما تراه من مصـــلحة خاصـــة بها أو بأحد الفروع بغض النظر عن مصلحة الفرع أو الـــبلد المضيفة، وعادة ما تستخدم الشركة الأم آلية السعر لتحقيق مكاسب ضـــريبية ومالية، ولتدعيم موقف بعض الفروع، ولزعزعة موقف البعض الآخر، وفى النهاية فإن هذه العملية عادة ما ينجم عنها استنزاف المزيد من الفائض الاقتصادى في الدول النامية، وعدم سيطرة الدولة على بعض بنود صادراتها وواردتها[٧٤]، وهذه من المسائل التى يجب على الدولة مراعاتها

بكل دقة عند إبرام الاتفاقيات مع هذه الشركات وكذلك أثناء عملها، ومنها مـــا يـــرجع إلـــى المزيد من هيمنة هذه المشروعات العالمية على السوق العالمى، ومن ثم صعوبة دخول منتجات المشروعات الوطنية فيها.

وغالباً ما يكون للاندماجات لدى هذه المشروعات تأثيرات قد تكون قوية على السياسات الحكومية في المجال المالى وفى المجال النقدى، من حيث حجـــم ومكان ونوعية الاتفاق العام، ومن حيث طبيعة الضرائب وأنواعها وأســـعارها. ففى سبيل قيام فروع لهذه الشركات في الداخل أحياناً ما تقوم الحكومة تلبية لرغبة هذه الشركات، بتحديد نفقاتها وضرائبها بالشكل الذى يحقـــق رغـــبات هذه الشركات رغم ما قد يكون لذلك من آثار سلبية على المجـــتمع وعلى الاقتصاد القومى. ولا يقف الأمر في ذلك عند مرحلة ما قبل قيام الفروع الجديدة بل يستمر حال قيامها[٧٥].

وأيضـــاً للاندماجـــات تأثـــير ملحوظ في سياسة الدولة حيال ما يعرف بالخصخصة والتى تجرى على قدم وساق بدوافع محلية وتحريض عالمى، وبطريقة غير مباشرة من الشركات العالمية، لأن ذلك يتيح لها الاستحواذ علـــى العديد من المشروعات الوطنية أو على الأقل المشاركة معها بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد تمارس هذه الشركات مزيداً من الضغوط على الحكومـــة بمـــا يحملها على الإسراع بعمليات الخصخصة وتوسيع نطاقها بحيـــث تعـــم كـــل أو معظم المرافق وليس فقط المشروعات الاقتصادية، وغالـــباً ما يكون لهذه الشركات حضور قوى في معظم الحالات فكثيراً ما نجـــد الخصخصة لمستثمر رئيسى وهو في العادة شركة من هذه الشركات أو وســـيطاً لها، وفى حالات كثيرة قد لا يكون ذلك في مصلحة الاقتصاد القومى[٧٦].

خلاصة القول

إنـــه من المحتمل القوى أن يكون للاندماجات والتكاملات التى تقوم به المشـــروعات العالمية آثار متفاوته في حدتها وفى نوعيتها على الاقتصاد المصـــرى. ولتنظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات فإن الأمر يقتضى مواجهة رشيدة تقوم على العديد من المرتكزات، كما سنشير في فرع لاحق.

* * *

الفرع الخامس

اندماج المشروعات - رؤية إسلامية

فـــي بحث عن ظاهرة الاندماج، وما لها من آثار، والتعامل السليم معها قـد يكـون مـن المفـيد إن لم يكن من المهم الإشارة إلى موقف الاقتصاد الإسلامى من هذا الموضوع من باب تتميم الفائدة.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الاقتصادى الإسلامى يقر النظام المزدوج للملكـية، فهـناك ملكـية خاصة، وهناك ملكية عامة، وهو في مجال الملكية الخاصـة نجـده يعترف بها وبأهميتها ودورها ويحيطها بسياج من الضوابط والقواعد التى تحافظ لها على وظيفتها الخاصة والعامة على الوجه المرغوب فيه.

ثـم إنـه يقـر بمبدأ الحرية الاقتصادية بكل جوانبها ويحول دون أدنى مساس بها طالما كانت في إطار من الضوابط الشرعية.

والإسـلام فـي هـذا يقـدم العديد من القواعد والضوابط، والتى منها المحافظة على الأموال وعدم إضاعتها وتبديدها، ومنها ضرورة تنمية الأموال وحسـن اسـتغلالها واستثمارها، ومنها ضرورة مراعاة الآثار الخارجية عند اسـتغلال وتنمـية الأمـوال، وعدم الأضرار بالغير، فلا ضرر ولا ضرار، والضـرر العام يدفع بالضرر الخاص عند التعارض. وغير ذلك من القواعد الـتى تحمـى الملكـية الخاصـة وتحافظ عليها من الانحراف عن وظيفتها ومسارها الصحيح.

وفـــي ضـــوء ذلـــك يمكن التعرف على موقف الاقتصاد الإسلامي من عمليـــات الاندماج والتكامل بين المشروعات، إن الأمر في ذلك محكوم بهذه المـــبادئ والضـــوابط، وبالتالي فهو متوقف على النتائج المترتبة أو المتوقعة مـــنه، فإذا كانت سلبية فهو مرفوض ومحرّم، وإن كانت إيجابية فهو مرغوب فـــيه ومطلـــوب، وإذا كـــان فيها الإيجابي وفيها السلبي، فهو محكوم بعملية الترجـــيح وانحـــياز الحكم للراجح، فإن غلبت الإيجابات كان مطلوباً ومقبولاً وإن غلبـــت الســـلبيات كان مرفوضاً، فالعبرة في نظر التشريع الإسلامي في مختلف فروعه بالراجح من المصالح والمفاسد.

إن الاندمـــاج يمكن أن يرفع الكفاءة ويحسن الإنتاجية ويخفض التكاليف ويوسع من قاعدة التوظيف والاستثمار، وهو بذلك محل ترحيب إسلامي، لأنه يحقق مقاصد الإسلام في المحافظة على الأموال وحسن تنميتها. كما يمكن أن ينجم من الاندماج التحكم في السوق والنزوع نحو الاحتكار وما قد ينجم عنه مـــن مفاســـد ومضـــار من تقليل للإنتاج وللعرض، ومن رفع للأسعار، ومن حرب ضروس على الغير وإلحاق الضرر به، وهو بذلك محل رفض وحظر إســـلامي، وللفقه الإسلامي تحليلاته المفصلة حيال الاحتكار وأنواعه وصوره ونـــتائجه ومـــن ثم الحكم الشرعي لـــه. وما عمليات الاندماج والتكامل بين المشروعات من الاحتكار ببعيدة. ومن عظمة الفقه الإسلامي أنه لم يحظر كل عمليات الاحتكار بكل صورها وأصنافها إذ هي في حالات غير قليلة قد تكون مفيدة غير ضارة.

ومـــا تجـــدر الإشـــارة إليه أن المجتمع الإسلامي في عصوره السالفة القديمـــة قـــد عرف صوراً من اندماج المشروعات وتكتلاتها وصلت إلى حد التواطؤ المنظم والذي يعرف حالياً بالكارتل والترست ويعرف اليوم بالتحالفات والمشـــاركات والتكتلات. وقد نقل لنا كل من الإمام ابن تيمية[٧٧] والإمام ابن القـــيم[٧٨] صوراً حية في هذا الشأن، موضحين ما وراءها من تأثيرات ضارة

بالغـــير من مشروعات ومستهلكين. فهناك تهديد للغير من المنتجين بالخروج مـــن السوق وهناك تهديد للمستهلكين برفع الأسعار وتقليل المعروض. ومن اللافـــت للنظر أنهما قد أشارا إلى أن مواطن التحالف والتواطؤ هذه لا تقف عند المشروعات السلعية بل تتعداها إلى المشروعات الخدمية.

كمـــا أنهـــا لا تقـــف عـــند جـــبهة المشروعات بل تتعداها إلى جبهة المســـتهلكين، بمعـــنى أنه إذا كان هناك تواطؤ من قبل العرض فهناك أيضاً تواطـــؤ من جهة الطلب، وكلاهما مرفوض إذا ما ترتب عليه إلحاق الضرر بالغير. ثم إنهما قد بينا أن على الحكومة منع كل هذه الممارسات. مما يذكرنا بمـــا يجـــرى اليوم من قيام الدول بسن التشريعات الحامية للمنافسة والمانعة للاحتكار.

ولعملـــيات الاندمـــاج والـــتكامل المعاصـــرة بعد جديد يظهر من تملك الأجانب لمشروعات وأصول اقتصادية وطنية، وموقف الإسلام من ذلك نابع ممـــا يـــنجم عنه من نتائج، فلا شك أنه قد يحقق مصالح للمسلمين، ولا شك أيضـــاً أنه قد يجلب مفاسد وشروراً عليهم من حيث تهديد استقلالهم وسيادتهم وتعريضـــهم للتبعية ولضياع الأموال وأيضاً قد يعرض أخلاقهم واجتماعياتهم وثقافاتهم للمخاطر. ولذلك فإن الإسلام لا يرفض هذا السلوك من حيث المبدأ كمـــا أنـــه لا يجيزه على إطلاقه، وإنما هو ممكن ومقبول في ظل الضوابط والقواعد والقيود التى تعظم من فوائده وتقلل من مثالبه[٧٩]. ولعل من الآليات ذات الفعالية العالية في حماية البلاد الإسلامية من هذه المخاطر والشرور آلية التكـــتل الاقتصـــادى الإسلامى واستخدام كل ما هو ممكن ومتاح من صوره والإصرار على تحقيقه مهما كانت العقبات والصعاب. والمعروف أن الإسلام يـــنظر للعـــالم الإسلامي كله على أنه أمة واحدة وإن صار ذا دول أو أقاليم، وأنـــه يحبب ويحث ويأمر بإقامة التعاون الحميم بين أقاليم أو حتى دول هذه الأمة في كل المجالات، ولا سيما في المجال الاقتصادي.

الفرع السادس
عناصر أساسية في التعامل الجيد مع
ظاهرة اندماج المشروعات العالمية

في ضوء معرفتنا بهذه المشروعات العالمية وما لها من سطوة وجبروت، وما يجرى بينها ليل نهار من اندماجات وتكاملات وتحالفات، وفي ضوء التقييم السليم لأثر هذه المشروعات وما يجرى بينها على الاقتصاد المصرى والذى يؤمن بأنه أثر مزدوج له وعليه، له إيجابياته وله سلبياته، في ضوء ذلك كله فإن النهج السديد المقبول المرضى، والممكن في نفس الوقت للتعامل معها لا يكون بغلق الباب كليةً أمامها، فلسنا في وضع يُمكِّننا من ذلك، وما هو أقوى منا بكثير من دول مثل الصين والهند، وغيرها لم يسلكا هذا المسلك، ثم إن ذلك يحرمنا من فوائد كثيرة ومزايا ومنافع مهمة لا نستغنى عنها. كما أنه لا يكون بفتح الباب على مصراعيه لكل طارق، بغض النظر عن نوعية تعاملاته ومجالات عمله وأساليبه ومدى جديته ومستوى ونوعية سمعته، بمقولة أننا في حاجة ماسة إلى رءوس أموال وتكنولوچيا وخبرات ومهارات، فالكثير من هذه المشروعات قد لا يحقق لنا شيئاً من ذلك. إن المنهج السديد هو ما يرتكز على مبدأ تعظيم المنافع وتدنية المضار، ويمكن تحقيق ذلك بتوفر عناصر، منها ما يلى:

١- دور حكومى فعّال، ينبغى أن يكون واضحاً تماماً أن تخلى الحكومة عن دورها في هذا الشأن هو نهج بالغ الخطأ، كما أن قيامها بدور غير سديد هو أيضاً نهج بالغ الخطورة، ومهما اتجهت الحكومة ناحية السوق

والقطاع الخاص، ومهما كمشّت من دورها في المجال الاقتصادى فليس من الصحيح في شيء ألا تقوم بهذه الوظيفة المهمة والمتمثلة في إدارة عملية العولمة وخاصة ما يتعلق منها بالشركات متعدية الجنسية.

ودور الحكومة في هذا الشأن ذو شقين؛ الشق الأول يتعلق بالمشروعات العالمية التى تعمل في مصر أو التى تريد العمل بها وما تمارسه من اندماجات قد تكون عالمية وقد تكون محلية. والشق الثانى يتعلق بالمشروعات الوطنية، أما الشق الأول فعلى الدولة أن تستخدم كل ما هو متاح لها من حقوق في ظل الاتفاقيات الدولية السائدة[٨٠]. لتجعل من هذه المشروعات العالمية وما تقوم به من سلوكيات يصب في خدمة الاقتصاد القومى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو بعبارة أخرى في خدمة التنمية الشاملة. وذلك من خلال ما تبرمه معها من اتفاقيات وتعاقدات تتعلق بالعمالة والتصدير والاستيراد واستقدام رءوس الأموال والتكنولوچيا ومجالات العمل والبحث، وقضية الضرائب والإنفاق العام وتصدير الأرباح وغير ذلك، ومن خلال ما تقوم به من متابعة جادة وقوية لهذه المشروعات وممارساتها، وأمامها في ذلك وسائل وأدوات الترغيب والترهيب والمنع، وعليها أن تضع الإطار التشريعى الواضح الصريح وكذلك القواعد المحددة والإجراءات الميسرة. وعليها أن تنظر في كل حالة بعينها وتقدم لها ما يناسبها من آليات ومواقف فتستخدم الحوافز في موضعها دون إسراف أو تقتير، وتحدد لكل حالة نوعية الحوافز المناسبة ومقدارها[٨١]. خلاصة القول إنه إذا كان مطلوباً ومحموداً من الحكومة أن ترفع يدها وعينها عن بعض الأنشطة الاقتصادية فليس لها أن تفعل ذلك في مجال العلاقات

الاقتصـــادية الدولـــية ودخـــول الشـــركات والمشروعات إلى السوق المصرى.

٢- أمـــا الشـــق الـــثانى من الدور الحكومى في هذا الشأن فهو ما يتعلق بالمشـــروعات الوطنية ويتمثل هذا الدور باختصار في دعمها بكل قوة مـــن جهة وتقويمها بكل حسم من جهة أخرى. فلا تترك وشأنها لتعمل ما يحلو لها ولتواجه العقبات والمشكلات بمفردها. وبوجه خاص عليها أن تـــبذل جهداً بارزاً ومؤثراً في إعادة هيكلة هذه المشروعات والعمل علـــى إصلاحها، وخاصة ما يتعلق بتشرذمها وتناحرها وتقزمها، وكل ذلك لا يمكنها من القوة اللازمة لمواجهة هذه القوة الهائلة للمشروعات العالمـــية. وعلـــى الدولة أن تقدم كل ما يمكن تقديمه من أوضاع لقيام تكـــتلات بيـــن هـــذه المشروعات، وفى الوقت ذاته عليها مراعاة عدم ظهـــور احـــتكارات ضـــارة. وتوصى الدراسات المتعددة بأهمية قيام اندماجات وتحالفات بين المشروعات المحلية[٨٢]، ويلاحظ أنه في سبيل اكتســـاب المشـــروعات الوطنية المزيد من القدرة التنافسية قد غضت بعض الدول الطرف عن المنع الحاسم لقيام عمليات اندماج بينها وما قد تجره من صور احتكارية كما هو الحال في الولايات المتحدة، على أن ذلك لا يعنى نقل التجربة بحذافيرها، فالظروف المحيطة مختلفة إلى حد كبـــير. ومهمـــا يكـــن من أمر فنحن أمام معادلة صعبة إذ كيف نحقق للمشـــروعات المـــزيد مـــن القـــوة والضـــخامة لتعزيز موقفها حيال المشروعات العالمية واندماجاتها، وكيف نضمن في نفس الوقت حماية المنافســـة ومنع الاحتكار. وعموماً فلابد من مراعاة حقوق المستهلكين مـــن جهة وحقوق المشروعات من جهة أخرى، والوعى الجيد بأنه في

حـــالات غـــير قلـــيلة وخاصـــة في الأجل القصير قد تكون المصالح متعارضة.

٣- إقامـــة نهضة حقيقية نوعية في مجال التعليم والبحث العلمي، ووضع اســـتراتيـــجيـــة قومـــية متكاملة لإحداث نهضة تكنولوچية متقدمة في المجـــالات المادية وغيرها، بحيث تجد المشروعات الوطنية ما تحتاج من خبرات ومهارات كما تجد المنتجات والأساليب المتطورة، فذلك من خـــيرة الوســـائل للمزيد من العمالة والمزيد من التصدير والمزيد من الاستثمارات الناجحة المحلية والعالمية.

٤- مـــراعاة أقصـــى درجات الحيطة والحذر وبعد النظر فيما يجرى من عملـــيات الخصخصة، حتى لا تسلم الحكومة المشروعات العامة هدية ثميـــنة لمشروعات أجنبية لا يرجى من ورائها نفع حقيقى للمجتمع، بل قد تجلب عليه المزيد من المضار، وللمشروعات الأجنبية في الحصول علـــى ذلـــك العديـــد مـــن الوسائل المباشرة وغير المباشرة والظاهرة والمســـتترة. وأعتقد أن هذا الجانب بمفرده كفيل بضرورة إعادة النظر بشـــكل جذرى وسريع فيما يجرى حالياً حيال هذه العملية، لما لها من مخاطر قد تكون جسيمة على المدى البعيد.

٥- حمايـــة المستهلك من جهة وترشيد استهلاكه من جهة أخرى، حتى لا يقـــع فريسة لممارسات احتكارية محلية أو أجنبية وحتى لا يندفع وراء كـــل وافـــد من سلع وخدمات مهما كان فيها من ضرر. وهذه مسئولية الدولـــة بمخـــتلف أجهزتها من جهة، ومسئولية المجتمع المدنى بنقاباته وجمعياته ومؤسساته من جهة أخرى.

٦- العمـــل الحثيث والجاد على إقامة تكتل عربى وأفريقي وأسيوى على مســـتوى الـــدول وعلـــى مستوى المشروعات، لما في ذلك من تقوية الحكومات والدول من جهة، وتمهيد الطريق أمام المشروعات الوطنية كى تنمو وتقوى وتنتشر من جهة أخرى.

٧- العمـــل الجـــاد الحثيـــث علـــى تدعيم الحرية الديمقراطية والمشاركة السياســـية الحقيقـــية، لأن ذلك هو الضمانة الوحيدة لقيام الدول بدورها المطلوب على الوجه المرضى، كما أنه الضمانة لتماسك وتآزر الجبهة الداخلـــية وكل فئات المجتمع حيال كل خطر سواء كان مصدره جهات خارجية أو مصدره بعض الفئات ذات المصالح الخاصة والتى قد تكون متفقة مع ميول ورغبات المشروعات العالمية.

٩- وجـــود سياسات اقتصادية، مالية ونقدية وتجارية ودخلية رشيدة، توفر المـــزيد مـــن المدخـــرات الوطنـــية والمزيد من الاستثمارات الوطنية، وبالـــتالى تخفف من الحاجة الشديدة إلى الشركات العالمية بل وتجعلها هـــى الـــتى تجـــيء مهرولة إلى العمل في السوق المصرى حتى بغير حوافـــز كثيرة، كما أفادت تجربة دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت أولاً؛ مدخراتها واستثماراتها الوطنية فجذبت بذلك الشركات العالمية(٨٣).

وأيضـــاً تشـــجع التصـــدير من جهة، وتحد دون قيود وإجراءات، من الاستيراد من جهة أخرى، وتحقق الاستقرار لقيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً.

وبذلك كله يتوفر المناخ المناسب لهذه المشروعات العالمية، وأيضاً لقوة موقـــف الدولة في التعامل معها. ومن ثم عدم تقديم المزيد من الحوافز

الـــتي قـــد يكون لها من الأضرار ما يفوق ما تحققه من عوائد، بل إن سياسة الحوافز هذه قد تهزم نفسها وتحول دون تحقيق مقصودها[٨٤].

١٠- وأخيراً ضرورة الاهتمام الكبير بالنواحي الدينية والأخلاقية على كل المســـتويات، وإحـــياء روح الانـــتماء وروح المثابرة والإصرار على الـــنجاح وقـــيم الاعـــتدال الاســـتهلاكي وعدم الإسراف والابتعاد عن المظاهـــر والتقلـــيد، وأيضاً غرس روح مراعاة المصالح الاجتماعية والبيئـــية وعدم الاستهانة بها في سبيل تحقيق المآرب الخاصة. وغرس روح العـــزة والكـــرامة الوطنـــية وقيمة التفوق الوطني على مختلف الأصعدة.

* * *

الخاتمـــــة

فـــي خـــتام هـــذا البحث الموجز الذى تناول موضوع الاندماجات في المشروعات العالمية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصرى، والذى استعرض الموضـــوع مـــن جوانبه المختلفة في حدود القيود التى أشير إليها فتناول هذه المشـــروعات العالمـــية من حيث مصطلحها ومن حيث مفهومها ومضمونها ومن حيث سماتها وخصائصها ثم من حيث دورها الاقتصادى على المستوى العالمى وعلى مستوى الدول النامية، وبعد هذا الاستعراض السريع الذى قصد بـــه مجرد التعريف بهذه المشروعات التى يخضع سلوكها الاندماجى الراهن للدراســـة تعـــرض البحـــث لموضوع الاندماج في هذه المشروعات فطرح المصـــطلحات السائدة، وأيضا المفاهيم والصور والأنواع، ثم حاول في فرع مســـتقل التعرف على الأسباب والعوامل التى أدت إلى هذا السلوك، أو بعبارة أخـــرى حـــاول تفسير هذا السلوك. وبعد ذلك انتقل إلى محاولة التعرف على الآثار المحتملة لهذا السلوك على الاقتصاد المصرى من خلال تأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة.

ثـــم انـــتقل بعـــد ذلك إلى التعرف على موقف الاقتصاد الإسلامى من ظاهرة الاندماج هذه. وبغير شك فإن هناك آثاراً مرتقبة لهذه الاندماجات على الاقتصـــاد المصـــرى، وأن بعـــض هذه الآثار إيجابى وبعضها الآخر سلبى، ومعـــنى ذلـــك ضـــرورة وجود تعامل صحيح مع هذه الظاهرة بما يزيد من إيجابياتها ويقلل من سلبياتها.

ومـــن ثم كان من الضروري أن يختتم البحث بتقديم بعض المقترحات والمرئـــيات حـــيال هـــذا التعامل السديد. وتتميماً للفائدة ألحق بالبحث بعض الملاحـــق الإحصـــائية حـــول هذه المشروعات العالمية وبعض المشروعات الأخرى وحول ما يجرى فيها من اندماجات.

ومـــن أبرز نتائج البحث أن الرأى العلمى اليوم يكاد يتفق على أن لهذه المشـــروعات تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على الدول النامية عموماً وعلى مصـــر خصوصاً، وأنه حتى هذه اللحظة فإن آثارها الإيجابية وكذلك السلبية متواضـــعة ونفس القول يصدق على آثار ما تجريه من اندماجات وتكاملات، فهـــى آثار محدودة من جهة، ثم إن لها إيجابياتها وأيضاً لها سلبياتها من جهة أخرى.

ولعل من أهم العناصر الأساسية في التعامل الصحيح مع هذا الموضوع هـــو وجود دور قوى وجيد من قبل الحكومة وعدم ترك ذلك للقطاع الخاص شـــأنه شـــأن موضوعات أخرى. وأن هذا الدور يتفرع إلى شعب عديدة منها كيفـــية التعامل مع هذه الشركات، وأيضاً مع الشركات والمشروعات الوطنية، وأيضـــاً مـــن خلال السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية السليمة، إضافة إلى صحة وسلامة الجهاز الحكومى والإدارى ورشادة النظام السياسى وقـــيام مشـــاركات جـــادة وحقيقية لفئات الشعب في كل ما يجرى ويدور من قضايا المجتمع.

* * *

الملاحق

الملحق رقم (١) عن المشروعات العالمية

نقلاً عن محمد نور الدين، الشركات دولية النشاط والتقسيم الدولى الجديد للعمل، دراسة مقدمة إلى مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٩٨.

جدول رقم (١)

أهم المؤشرات الخاصة بأكبر ٥٠٠ شركة فى العالم

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الإيرادات:				
* مليار دولار	١٠٢٤٥	١١٣٧٨	١١٤٣٥	١١٤٥٤
* النمو عن العام السابق	%٨,٠	%١١,١	%٠,٥	%٠,٢
الأرباح				
* مليار دولار	٢٨٢	٣٢٣	٤٠٤	٤٥٢
* النمو عن العام السابق	%١٤,٤	%١٤,٧	٢٥,١	%١١,٨
إجمالى الأصول				
* مليار دولار	٣٠٨٤٨	٣٢١٣٧	٣٣٢٧١	٣٤١٨٨
* النمو عن العام السابق		%٤,٢	%٣,٥	%٢,٨
إجمالى رءوس الأموال				
* مليار دولار	٣٢٢٨	٣٣٤٨	٣٦٢٤	٣٧٢٤
* النمو عن العام السابق		%٣,٧	%٨,٢	%٢,٨
عدد العاملين				
* مليار دولار	٣٤,٥	٣٥,١	٣٥,٥	٣٦,٨
* النمو عن العام السابق		%١,٨	%١,١	%٣,٥

المصدر:

FORTUNE, 7 August 1995, 5 August 1996, 4 August 1997 & 3 August 1998

جدول رقم (٢)

أكبر شركات العالم طبقا للدول الرئيسية

(مليار دولار أمريكى)

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الولايات المتحدة				
عدد الشركات	١٥١	١٥٣	١٦٢	١٧٥
الإيرادات	٢٩٣٩	٣٢٢١	٣٥٤٥	٣٩٧٨
الأرباح	١٤٢	١٥٨	٢١٦	٢٤٦
اليابان				
عدد الشركات	١٤٩	١٤١	١٢٦	١١٢
الإيرادات	٣٨٠٦	٣٩٨٥	٣٣١٧	٢٩٦٣
الأرباح	٢٦	٣٠	٤٠	١٥
فرنسا				
عدد الشركات	٤٠	٤٢	٤٢	٣٩
الإيرادات	٧٤٢	٨٨٠	٩٣١	٨٨٠
الأرباح	٤	٣	١٠	٢١
ألمانيا				
عدد الشركات	٤٤	٤٠	٤١	٤٢
الإيرادات	٨٩٦	١٠١٧	١٠٥١	١٠٥٩
الأرباح	١٢	١٧	٢٥	٢٩
إنجلترا				
عدد الشركات	٣٣	٣٢	٣٤	٣٥
الإيرادات	٤٥٤	٥١٦	٥٨٤	٦٣٨
الأرباح	٣٦	٣٨	٤٢	٤٥

المصدر: مجلة فوررشن – الأعداد المشار إليها بالجدول السابق.

جدول رقم (٣)

الشركات العاملة فى الفروع الرائدة – ١٩٩٧

(مليار دولار أمريكى)

	عدد الشركات	الإيرادات	الأرباح	الأصول
الصناعات الإلكترونية	٢٥	٧٨٢	٢١	٩٧٠
السيارات	٢٥	١١٥١	٣٤	١٢٥٨
الاتصالات	٢٢	٥٣٤	٤٠	٨٧٠
الكيماويات	١٦	٢٩٤	١٢	٣٢٩
الأدوية	١٠	١٦٢	٢٤	٢١١
الصناعات الهندسية	١٠	١٥٠	(١)	١٧٤
الكمبيوتر	٩	٢٦٤	١٥	٢٤٢
صناعة الطائرات	٨	١٥٤	٥	١٥١
صناعات المعدات الصناعية	٨	١٤٨	٩	١٩٦
صناعة المعدات العلمية	٣	٤١	٣	٤٢
صناعة أدوات التجميل	٣	٥٧	٥	٤١
الالكترونيات	٢	٣٦	٩	٤٠
خدمات وبرامج كمبيوتر	٢	٢٧	٤	٢٦

المصدر : Fortune, 3 August 1998

جدول رقم (٤)

الشركات العاملة فى القطاع المالى – ١٩٩٧

(مليار دولار أمريكى)

	العـــــدد	الإيـــــرادات	الأربـــــاح	الأصـــــول
بنوك	٦٨	١٢٤٣	٤٩	١٧٣٧٢
شركات تأمين	١٩	٤٢٦	١٣	٢٣٣٥
صناديق تأمين	١٧	٤١١	١٢	١٧٨٣
تأمين تجارى	١٦	٣٥١	١٩	١٤٧٦
مالية متنوعة	٤	٩٨	١٠	١٠٩٣
أوراق مالية	٣	٧٦	٥	٧٤٧
تأمين تبادلى	٢	٥٦	٤	١٤٩

المصدر : Fortune, 3 August 1998

جدول رقم (٥)

الشركات العاملة فى مجال الطاقة

(مليار دولار أمريكى)

	عدد الشركات	الإيرادات	الأربـــاح	الأصـــول
تكرير البترول	٣١	٩٤٥	٥٥	٨٦٤
الغاز والكهرباء	١٦	٣٠٧	٩	٧٦٤
الطاقة	٦	١١٠	٥	٢٢٨
إنتاج المعادن والبترول	٣	٦١	١	٨٧

المصدر: Fortune, 3 August 1998

الملحق رقم (٢)

عن المشروعات العالمية العاملة في مصر

بيان

تطور الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات

حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	عدد الشركات	رأس المال المصدر	التكاليف الاستثمارية	قيمة المساهمة	العمالة المصرية	العمالة الأجنبية
حتى عام ١٩٨٠	٤٥	١٩٦٧	٢٨٨١	٥٦٣	١٥٢٠٢	٢٣٨
عام ١٩٨١	٦	١٣٦	٢٧٤	٨٢	٢٤٢٩	٢٢
عام ١٩٨٢	٥	٧٤	١٤٩	٢٢	١٧٩٦	١٢
عام ١٩٨٣	١٢	١٧٨	٢٥٢	٧٢	٢٥٥٩	١١
عام ١٩٨٤	٤	٨٣	١٤٧	٢٥	٩٦٥	٤
عام ١٩٨٥	٥	٥١	١١١	٢٤	٧٨٢	٧
عام ١٩٨٦	٥	٢٥٧	٢٩٠	٢٤٧	٣٨٠	٣
عام ١٩٨٧	٢	١٦٥	٣٢٤	١١٢	٦١٣	١
عام ١٩٨٨	٧	٣٦٩	٧٦٨	١٠٦	١٩٩٨	١١
عام ١٩٨٩	٥	٦١	٩٣	٣٩	٥٦٣	٢٥
عام ١٩٩٠	١	١	٧	١	٣٤٦	٠
عام ١٩٩١	٦	٣٨١	٥٨٠	٣٣٧	١٣٥٩	٢٦
عام ١٩٩٢	١٣	٥٢٤	٦٩٠	٤٨١	٤١٨٦	٥٤
عام ١٩٩٣	٩	٢٤٨	٥٥٦	١٦٥	١٤٧٢	٧٥
عام ١٩٩٤	٦	٩٣	١٨٢	٢٧	٣٨١	١٦
عام ١٩٩٥	٥	١١٩	٢١٠	٥٤	٦١٥	٢٩
عام ١٩٩٦	٩	٢٠١	٥١٩	٩٣	١٠٨٨	٦١
عام ١٩٩٧	٢	١٥	٢٠	١٤	٤١٧	٣
الإجمالى	١٤٧	٤٩٢٣	٨٠٥٣	٢٤٧٤	٣٧١٥١	٥٩٨

بيان إجمالى الشركات المتعددة الجنسيات

التى بدأت النشاط داخل البلاد حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

القيمة بالمليون جنيه

الأنشطة	عدد الشركات	رأس المال المصدر	التكاليف الاستثمارية	قيمة المساهمة	العمالة المصرية	العمالة الأجنبية	إجمالى العمالة
صناعات الغزل والنسيج	٧	٢١٨	٣٦٨	١٩٧	١٨٧٢	٦	١٨٧٨
الصناعاتا لغذائية	٢٤	٦٨٧	٩٧٤	٥٠٥	٥٢١٦	٨٧	٥٣٠٣
الصناعات الكيماوية	٢٩	٨٢١	١٢٥٦	٧١٨	٦١٩٨	١١٦	٦٣١٤
الصناعات الهندسية	٤٣	١١٠٣	٢٣٧١	٤١٣	٨٩٥٢	١٢٦	٩٠٧٨
صناعات مواد البناء	١٠	٣٤١	٤٠٠	١٠٦	٣٠٥٢	٢٣	٣٠٧٥
الصناعات المعدنية	١٧	١٢٧٣	١٨٠١	٢٣٠	٦٥٨٣	٢٠٧	٦٧٩٠
الصناعات الدوائية	١٧	٤٨٠	٨٨٣	٣٠٥	٥٢٧٨	٣٣	٥٣١١
الإجمالى	١٤٧	٤٩٢٣	٨٠٥٣	٢٤٧٤	٣٧١٥١	٥٩٨	٣٧٧٤٩

الملحق رقم (٣)

أهم الاندماجات في المشروعات العالمية

نقلاً عن بنك مصر - مركز البحوث، أوراق بحثية، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفى وأثرها على القطاع المصرفى المصرى (العدد: ٥) سنة ١٩٩٩، وتصويراً من مجلة The Banker, July, 1999

بيان بأهم وأحدث عمليات الدمج فى العالم

م	أطراف عمليات الدمج		قيمة الصفقة	تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة
	الدامج	المدموج		
١	First Union Corp	First Fidelity Bancorporation	٥,٥٦ بليون دولار	٩٥/٥/١٩
٢	Firist Chicago Corp	NBD Bancorp	٥,١١ بليون دولار	٩٥/٧/١٢
٣	Chemical Banking Corp	Chase Manhattan Corp	١١,٣٦ بليون دولار	٩٥/٨/٢٨
٤	Wells Fargo and Company	First Interstate Bancorp	١٢,٣١ بليون دولار	٩٦/١/٢٤
٥	Nations Bank Corp	Boatmen's Bancshares	٩,٧٥ بليون دولار	٩٦/٨/٣٠
٦	Washington Mutual	Great Western Financial Crop	٧,٠١ بليون دولار	٩٧/٣/٦
٧	First Bank System	US Bancorp	٩,٠٩ بليون دولار	٩٧/٣/٢٠
٨	Nations Bank Corp	Barnett Banks	١٥,٥٠ بليون دولار	٩٧/٨/٢٩
٩	Weill's Travelers Group	Salomon Bros	١٥,٥٠ بليون دولار	سبتمبر ٩٧
١٠	Nomura (The Japanese Investment Bank)	The Australian Brewing Group and Grand Metropolitan of the UK Merita	١,٩ بليون دولار	٩٧/٩/٢٢
١١	Nord Banken (بنك سويدى)	Merita (مؤسسة مالية فنلندية)	١٠,٦ بليون دولار	٩٧/١٠/١٣

م	أطراف عمليات الدمج		قيمة الصفقة	تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة
	الدامج	المدموج		
١٢	Swiss Bank Crop (SBC)	Union Bank Of Switzerland (UBS)	٦٠٠,٠ بليون دولار	٩٧/١٢/١٨
١٣	The Development Bank of Singapore (DBS Bank)	Thai Danu Bank (بنك تجارى فى تايلاند)	١١٤,٠ مليون دولار	٩٧/١٢/٢٢
١٤	UK Group	Rheox Chemicals	٤٦٥,٠ مليون دولار	٩٧/١٢/٣١
١٥	BP Vhemicals (شركة ألمانية)	Styrenix Kunststoffe	٢٠٠,٠ مليون دولار	٩٧/١٢/٣١
١٦	The Development Bank of Singapore (DBS Bank)	Bank of South east Asia (BSA) (بنك تجارى فى الفلبين)	٣٩ مليون دولار	٩٨/١/١٤
١٧	Computer Associates of The US (CA) (كبرى شركات العالم فى الـ (Soft Ware	California-based Computer Sciences (CSC) (مجموعة لخدمات الكمبيوتر)	٩,٨ بليون دولار	٩٨/٢/١٧
١٨	Societe Generale (بنك فرنسى)	Cowen and Company (شركة مصرفية إستثمارية بأمريكا)	٥٤٠ مليون دولار	٩٨/٢/٢٣
١٩	Baxter, The Illinois-Based Pharmaceutical Company	Somatogen, The Biotechnology Group	١٨٩ مليون دولار	٩٨/٢/٢٥

م	أطراف عمليات الدمج		قيمة الصفقة	تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة
	الدامج	المدموج		
٢٠	ING (مجموعة هولندية تعمل فى المجال المصرفى والتأمين وإدارة الأصول)	Allgemeine Deutsche Direkt Bank (مصرف ألمانى رائد)	١٤٧,٨ مليون دولار	٩٨/٣/١٠
٢١	Price Water House Co. (شركة محاسبة)	Coopers Lybrand Co. (شركة محاسبة)	١٣ بليون دولار	٩٨/٣/١٦
٢٢	Ispat International Co. (الصناعة الصلب فى بريطانيا)	Inland Steel Co. (الصناعة الصلب فى أمريكا)	١,٤٣ بليون دولار	٩٨/٣/١٧
٢٣	Aetna, The US Life and Health Insurer	New York Life Insurance	١,٠٥ بليون دولار	٩٨/٣/١٧
٢٤	Bertelsmann, The German Media Group	Random House The New York- Based, Publisher	٢ بليون دولار	٩٨/٣/٢٣
٢٥	Cendant, The US-Based Direct Marketing Company	American Bankers Insurance of Miami	٣,١ بليون دولار	٩٨/٣/٢٣
٢٦	Cendant, The US Based Direct Marketing Company	National Parking Corporation of the UK	١,٣ بليون دولار	٩٨/٣/٢٣
٢٧	Banques Populaires The Fench Cooperative Banking Group	Natexis, The Paris-Based Business Bank	١,١٤ بليون دولار	٩٨/٣/٢٥
٢٨	Citicorp Financial (شركة أمريكية) Services	Travelers Group (شركة أمريكية)	١٥٥ بليون دولار	٩٨/٤/٦
٢٩	Bank America	Nations Bank	١٣٣ بليون دولار	٩٨/٤/١٤

م	أطراف عمليات الدمج		قيمة الصفقة	تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة
	الدامج	المدموج		
٣٠	Banc One	Firist Chicago NBD	٧٢ بليون دولار	٩٨/٤/١٤
٣١	Credito Italiano (بنك تجارى إيطالى رائد)	Unicredito (مؤسسة إدخار حكومية)	٢٥ بليون دولار	٩٨/٤/١٦
٣٢	Daimler-Benz Co. (لصناعة السيارات فى ألمانيا)	Chrysler Co. (لصناعة السيارات فى أمريكا)	٩٢ بليون دولار	٩٨/٥/٧
٣٣	American Home Products (AHP)	Monsanto (شركة أدوية أمريكية)	٣٤ بليون دولار	٩٨/٦/١
٣٤	Nation Wide Insurance (شركة تأمين أمريكية)	Allied Group (شركة تأمين)	١,٧ بليون دولار	٩٨/٦/٤
٣٥	Aleatel of France	DSC Communications (شركة معدات إتصالات أمريكية)	٤,٤ بليون دولار	٩٨/٦/٤
٣٦	Fortis (مجموعة خدمات مالية بلجيكية هولندية)	Generale De Banque (مصرف بلجيكى)	١٣ بليون دولار	٩٨/٦/٥
٣٧	Volks Wagen (لصناعة السيارات الألمانية)	Rolls-Royce Motor Cars Co. (لصناعة السيارات الفاخرة فى بريطانيا)	٧٠٤ مليون دولار	٩٨/٦/٧
٣٨	Network Associates of the US (شركة تعمل فى مجال حماية برامج نظم الحاسب)	Dr Solomon's Group of the UK (شركة تعمل فى مجال برامج نظم الحاسب)	٦٤٢ مليون دولار	٩٨/٦/٩

م	أطراف عمليات الدمج		قيمة الصفقة	تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة
	الدامج	المدموج		
٣٩	AT&T (كبرى شركات الإتصالات بأمريكا)	Telecommunications Inc (TCI) (أكبر شركات الكابل التليفونى بأمريكا)	٤٥,٥ بليون دولار	٩٨/٦/٢٤
٤٠	Assicurazioni Generali (شركة تأمين إيطالية)	Banca Svizzera (BSI) (مصرف خاص سويسرى)	١,٢٧ بليون دولار	٩٨/٧/١
٤١	Johnson&Johnson (مجموعة لمنتجات العناية الصحية)	Depuy (شركة أدوية سويسرية تابعة تعمل فى صناعة منتجات الأرثوبيديا "معالجة النشوهات")	٣,٥ بليون دولار	٩٨/٧/٢١
٤٢	Bell Atlantic (شركة أمريكية للإتصالات)	GTE (شركة أمريكية للإتصالات المحلية)	١٢٠ بليون دولار	٩٨/٧/٢٨
٤٣	PHILIPS (المجموعة الهولندية للإلكترونيات)	ATL Ultasound (مجموعة متخصصة فى التكنولوجيا)	٨٠٠ مليون دولار	٩٨/٧/٢٩
٤٤	Paul Allen (مؤسس شركة ميكروسوفت مع بيل جيتس وصاحب محفظة كبيرة لمجموعة شركات خدمات التكنولوجيا)	Charter Communications (عاشر أكبر شركة لأعمال الكابلات فى أمريكا)	٤,٥ بليون دولار	٩٨/٧/٣٠
٤٥	British Petroleum (BP)	Amoco of the US	٥٠ بليون دولار	٩٨/٨/١١

م	أطراف عمليات الدمج		قيمة الصفقة	تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة
	الدامج	المدموج		
٤٦	Waste Management of Houston (شركة أمريكية تعمل فى تصنيع القمامة)	Eastern Environmental Services (شركة لخدمات البيئة فى أمريكا)	١,٣ بليون دولار	٩٨/٨/١٧
٤٧	Friends Provident (شركة بريطانية للتأمين على الحياة)	London& Manchester (L&M) (شركة خدمات تأمين محلية)	١,٢٤ بليون دولار	٩٨/٨/١٨
٤٨	American International Group (شركة تأمين أمريكية)	Sun America (شركة إدخار للمعاشات)	١٨ بليون دولار	٩٨/٨/٢٠
٤٩	Framatome Connectors International (شركة فرنسية)	Berg Electronics (شركة أمريكية للمنتجات الألكترونية)	١,٨٥ بليون دولار	٩٨/٨/٢٧
٥٠	British Sky Broadeasting (BskyB) (شركة بريطانية تدير الأقمار الصناعية)	Manchester United Football Club (نادى لكرة القدم ببريطانيا)	١,٠٣ بليون دولار	٩٨/٩/٩

الملحق رقم (٤)

أهم الاندماجات المصرفية العربية والمصرية.

نقلاً عن البنك لأهلى، النشرة الاقتصادية العدد (٢) سنة ٢٠٠٠، وبنك مصر، مركز البحوث، أوراق بحثية، العدد (٥) سنة ١٩٩٩، واتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٢١٧) المجلد (١٩) سنة ١٩٩٩.

جدول رقم (١)

عمليات الاندماج التى تمت فى القطاع المصرفى العربى

المصرف المدموج	المصرف الدامج	سنة الاندماج
لبنان :		
بنك الشرق الأدنى	البنك التجارى للشرق الأدنى	١٩٨٣
كابيتال تراست	بنك الاعتماد اللبنانى	١٩٩٤
فرست فينيسيان بنك	بنك الاعتماد اللبنانى	١٩٩٤
سيكيوريتى بنك أوف ليبانون	بنك بيروت للتجارة	١٩٩٥
بنك جمجع	سوسيتيه جنرال	١٩٩٧
البنك اللبنانى الباكستانى المتحد	بنك الإنعاش اللبنانى	١٩٩٧
بنك الاعتماد التجارى للشرق الأوسط	بنك عودة	١٩٩٧
بنك طعمة	فرنستينك	١٩٩٧
بنك بيروت للتجارة	بنك بيبلوس	١٩٩٧
بنك الاعتماد اللبنانى	مجموعة استثمارية خليجية	١٩٩٨
غلوب بنك	سوسيتيه جنرال	١٩٩٨
بنك الشرق للتسليف	بنك عودة	١٩٩٨
بنك الاعتماد الشعبى	فينكورب	١٩٩٨
يونيبنك	آرك فايننشال غروب	١٩٩٨
بنك المغترب	آرك فايننشال غروب	١٩٩٨
ليتكس بنك	آرك فايننشال غروب	١٩٩٨
بنك التسهيلات التجارية	بنك المدينة	١٩٩٨
يونيفرسال بنك	فرنستينك	١٩٩٨
ميكو (٥ فروع)	بنك بيروت	١٩٩٨
بنك طراد (١١ فرعا) – كريديه ليونيه	البنك اللبنانى الفرنسى	١٩٩٨
البنك اللبنانى للتجارة	بنك يبيلوس	١٩٩٩
الأردن :		
الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلادلفيا للاستثمار	١٩٩٨

المصرف المدموج	المصرف الدامج	سنة الاندماج
عُمان :		
البنك الأهلى العُمانى	بنك مسقط	١٩٩٤
بنك عُمان والبحرين والكويت	بنك عُمان التجارى	١٩٩٨
تونس :		
بنك تونس والإمارات للاستثمار	الاتحاد الدولى للبنوك	١٩٩٨
المغرب :		
البنك الشعبى المركزى + الاعتماد الشعبى للمغرب	مجموعة البنوك الشعبية	
السعودية :		
بنك القاهرة السعودى	البنك السعودى التجارى المتحد	١٩٩٧
البنك السعودى المتحد	البنك السعودى الأميركى (سامبا)	١٩٩٩
البحرين :		
البنك السعودى العالمى	بنك الخليج الدولى	١٩٩٩

المصـــدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢١٧، المجلد التاسع عشر، يناير ١٩٩٩م، ص٦٥

جدول رقم (٢)

أهم الاندماجات في البنوك المصرية

م	البنك الدامج	البنك المدموج	السنة
١	بنك مصر	بنك مصر السويس، البنك الأهلى التجارى السعودى، بنك التضامن المالي، بنك سوارس	١٩٦٣
٢	البنك الأهلى المصرى	البنك التجارى الايطالي، البنك الايطالى المصرى، البنك التجارى اليونانى، البنك المصرى لتوظيف الأموال، بنك التجارة، ذى ترست ناشيونال	١٩٦٣
٣	بنك الاسكندرية	بنك النيل، بنك الاستيراد والتصدير المصرى	١٩٦٣
٤	بنك القاهرة	بنك الاتحاد التجارى	١٩٦٣
٥	بنك بورسعيد	بنك الجمهورية	١٩٦٣
٦	بنك مصر	بنك بورسعيد	١٩٧١
٧	بنك الاسكندرية	البنك الصناعى	١٩٩٧١
٨	بنك مصر	بنك الاعتماد والتجارة - مصر	١٩٩٢
٩	البنك الوطنى للتنمية	خمسة عشر بنكاً للتنمية الوطنية بالمحافظات	١٩٩٢ ١٩٩٣
١٠	البنك الأهلى المصرى	البنك العربي الأمريكى (AAB)	١٩٩٨
١١	البنك العقارى العربى	البنك العقارى المصرى	١٩٩٩
١٢	المؤسسة العربية المصرفية البحرينية	بنك مصر العربى الإفريقى	١٩٩٩
١٣	بنك الكويت الوطنى والشركة القابضة المصرية الكويتية	بنك مصر أمريكا الدولي	٢٠٠٠

المصدر: البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد (٢) سنة ٢٠٠٠، صـ ٢٨ ومابعدها، بنك مصر- مركز البحوث، أوراق بحثية، العدد (٥) سنة ١٩٩٩، صـ ٦٢ ومابعدها.

الهوامش

١- د. إبراهيم العيسوى، التنمية في عالم متغير..، القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠، ص٤٦، د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت: سلسلة عالم المعرفة رقم (١٤٧) ص١٥٣ وما بعدها، جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د. طه منصور ود. محمد عبد الصبور، الرياض: دار المريخ، ط١، ١٩٨٧، ص٦٩٧ وما بعدها.

٢- نقلاً عن د. إسماعيل صبرى عبد الله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى..، العدد ٤٤٧، يوليو ١٩٩٧، ص٣٧٤.

٣- د. سميحة فوزى، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، يناير وإبريل ١٩٨٩، ص١٨٦، بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، ١٩٩٩، ص٤٧.

٤- د. سميحة فوزى، مرجع سابق، د. خليل محمد عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية- بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة العددان ٤٢٧، ٤٢٨، يوليو/ أكتوبر ١٩٩٤، ص١٢٧ وما بعدها.

٥- د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص١٧٠.

٦- د. فؤاد القاضى، رؤية إدارية بعد عام ٢٠٠٠، الاتجاهات الرئيسية في الألفية الثالثة، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مركز وايدسيرفس للاستشارات والتطوير الإدارى، القاهرة: ٢٠٠٠، ص٣٦٣، قارن د. فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص١٧٠.

٧- د. عبد الهادى النجار، الشركة دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٣٨٢، الجمعية المصرية للاقتصاد

السياســـى والإحصـــاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٠، صـــ٥ وما بعدها، د.عـبد الله هدية، الشركات المتعددة الجنسية والوطن العربى، المؤتمر الدولى حول "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة" مركز صالح كـامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، القاهرة،١٩٩٩، د. سميحة فوزى، مرجع سابق.

8- I.N. Behrman,. Some patterns in the rise of the multination enterprisse, chaple Hill, 1969, p. 62.

نقـلا عـن أسامة السيد شندى، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد(٢) ١٩٩٩، صـــ٤٥، د.عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولى، القاهرة: المكتب العربى الحديث، ١٩٩٢، صـــ٣١ ومابعدها.

9- I.H. Dunning, international production and the multinational enterprise, George Allen and Unwin, London, 1980, p. 4.

١٠- د. حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، صـــ٣٦.

١١- د. إسـماعيل صـبرى، مـرجع سـابق، صـــ١٦، محمد نور الدين، الشـــركات دولـية النشاط والتقسيم الدولى الجديد للعمل، دراسة مقدمة لمركـــز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٨.

١٢- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، صـــ١٧.

13- Fortune, August, 1998, p. 10.

١٤- د. محمـد صـقر، د. هبة صادق، الاقتصاد الصناعى، مذكرات غير منشـورة، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٠/٩٩، صـــ٩٠ وما بعدها، محمد نور الديـن، مرجع سابق، د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، صـــ١٧ وما بعدها، د. سميحة فوزى، مرجع سابق، صـــ١٨٧.

١٥- د. فـؤاد مرسى، مرجع سابق، صـ١٥٧، د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، صـ١٨.

١٦- جريدة الأهرام ، العدد الصادر في ١٩٩٨/١١/٢٣م.

١٧- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، صـ١٨.

١٨- د. فـؤاد القاضى، مرجع سابق، صـ٣٥٩ وما بعدها، د. فؤاد مرسى، مـرجع سـابق، صـ٢٠١ وما بعدها، د. جلال أمين، العولمة، دار المعارف، القاهرة، سلسلة إقرار رقم (٦٣٦) ١٩٩٨، صـ٢٣.

١٩- محمد نور الدين، مرجع سابق، صـ٧.

٢٠- محمد نور الدين، المرجع السابق.

٢١- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، صـ٢٠ وما بعدها.

٢٢- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، صـ٢١.

٢٣- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، قضايا الاستثمار الأجنـبى المباشر في البلدان النامية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، العدد(٢) سنة ١٩٩٧، صـ٢٥ وما بعدها.

٢٤- شـركة A B B (Asea Browr Boveri) هى شركة متخصصة في إنـتاج الآلات والماكيـنات وتشـييد المصانع، وتملك نحو ألف شركة موزعـة علـى أربعين دولة، أنظر د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، صـ١٩، هـانس بيتر مارتين، وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس، الكويت: عالم المعرفة رقم (٢٣٨) أكتوبر ١٩٩٨، صـ ٢٠٦.

٢٥- د. عبد العزيز الشربينى، مشاكل مصر المعاصرة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٨، صـ١١٢.

٢٦- الشركات دولية النشاط، مرجع سابق.

٢٧- د. فؤاد القاضى، مرجع سابق، صـ٣٦١، د. سعد حافظ، مدى قدرة الاقتصادات النامية على النفاذ للأسواق في ظل نمو التركز والاحتكار في الاقتصاد العالمى، مؤتمر "المزايا التنافسية في المنطقة العربية - الواقع والمستقبل" كلية التجارة - بنات، جامعة الأزهر في الفترة من ٤، ٥/١٢/١٩٩٩م ، صـ٦ ومابعدها.

٢٨- بادما مالامبالى وكارل سوفانت، الاستثمار الأجنبى المباشر في الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، مارس ١٩٩٩، صـ٣٤، قارن د. سعد حافظ، المرجع السابق، صـ٦.

٢٩- هانس بيتر مارتين، مرجع سابق، صـ١٥.

٣٠- الاسم الكامل لهذه المجلة هو "The Fortune Global 500" وهى تعنى أساساً بأكبر الشركات العالمية وما يجرى فيها، وتنشر تقريرها السنوى عنها عادة في شهر أغسطس من كل عام.

٣١- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، د. فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص ١٦٠ وما بعدها، بيتر مارتين، مرجع سابق، صـ١٥.

٣٢- محمد نور الدين، مرجع سابق، د. أبو بكر متولى، التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٤، صـ ٧٠ وما بعدها.

٣٣- عادة ما يحدث الخلط بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسية، وكأن هذه الاستثمارات لا تتم إلا من خلال هذه الشركات. مع أن هناك استثمارات أجنبية مباشرة لا تتم من خلال هذه الشركات، لكنها قليلة بالنسبة لما يتم منها من خلال هذه الشركات، أنظر د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، محمد نور الدين، مرجع سابق، بادما مالامبالى، مرجع سابق، د. فرج عزت، ود. إيهاب نديم، الاستثمارات

الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، في ظل العولمة، مرجع سابق.

٣٤- د. حازم الببلاوى، النظام الإقتصادى الدولى المعاصر، الكويت: عالم المعرفة (٢٥٧) صـ١٦٠ ومابعدها، صحيفة الأهرام، ١٩٩٨/١١/٢١ صفحة (١٥).

٣٥- د. فرج عزت، مرجع سابق، د. خليل محمد عطية، مرجع سابق، صـ ١٤٥ وما بعدها.

٣٦- د. محمود عبد الفضيل، تأملات في المسألة المصرية، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٣، صـ١٢٦ وما بعدها، جون هدسون، مرجع سابق، صـ٧٢٤.

٣٧- نظراً لأن موضوع البحث هو الاندماجات في المشروعات العالمية فلن يتعرض بقصد وتفصيل للاندماجات في المشروعات المصرية والعربية، مع الإشارة إلى بعض ذلك في أحد الملاحق. ومن الدراسات التى تناولت التكامل والاندماج في المشروعات في مصر دراسة، د. أحمد المصرى، التكاملية منهج للإدارة المصرية، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، صـ١٠٨٤ وما بعدها، مجلة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، أعداد متفرقة، صحيفة الأهرام، أعداد متفرقة.

٣٨- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفى وأثرها على القطاع المصرفى والاقتصاد القومى، العدد (٥)، ١٩٩٩، د. إبراهيم شحاته، إعادة هيكلة البنوك واندماجها، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٣٢ أول يناير ١٩٩٩.

٣٩- توماس فريدمان، السيارة ليكساس...، ترجمة ليلى زيدان، القاهرة: الدولية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠، صـ٢٩٨، وما بعدها، صحيفة الأهرام، العدد الصادر في ٢٠٠١/١/٢.

٤٠- بنك مصر، عمليات الدمج...، مرجع سابق، صـ١٣ وما بعدها، د.رفعت العوضى، التكتلات الاقتصادية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل، ١٩٩٩.

٤١- مجلة البورصة، العدد ١٨٨ في ٢٠٠٠/١٢/١٨، صـ٦،٧، وعددها رقم ١٩٠ في ٢٠٠١/١/١، وعددها رقم ١٩١ في ٢٠٠١/١/٨، ص٦، ٧، بنك مصر، عمليات الدمج، مرجع سابق، صـ١٦ وما بعدها، د.محسن الخضيرى، الاندماج المصرفى، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، أكاديمية السادات، مركز البحوث، أغسطس ١٩٩٩، د. عبد المطلب عبد الحميد، صنع قرار الاندماج المصرف وفعاليته، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، المرجع السابق.

B.Rees, Financial Analysis, N.York: Prentice Hall, 1990, p. 353.

٤٢- نفس المراجع المذكورة في الهامش السابق، البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، العدد ٢ لعام ٢٠٠٠، صـ٢٢- ٢٦.

٤٣- نفس المراجع وأنظر د. أحمد المصرى، التكاملية منهج للإدارة العصرية، مرجع سابق، صـ١٠٧٩، وما بعدها.

٤٤- محمد نور الدين، مرجع سابق، صـ١٨، ومما يثير الانتباه أن ظاهرة الاندماج هذه قد امتدت لتشمل البورصات العالمية. فذكرت مجلة الاستثمار في عددها الرابع، نوفمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان الاندماج

والتعاون المشترك من سمات الاقتصاد الجديد، لليلى الركايبى أن هناك مباحثات اندماج ما بين بورصتى لندن وألمانيا وكذلك مابين بورصة سويسرا للأوراق لمالية وتراد بونت الإنجليزية، واندماج بورصة ميلانو ومدريد وبورصة باريس وامستردام وبروكسل واندماج بورصتى سنغافورة وأستراليا، الهيئة العامة للاستثمار.

٤٥- السيارة ليكساس، مرجع سابق، صـ٢٩٨.

٤٦- الشركات دولية النشاط، مرجع سابق.

٤٧- بنك مصر، عمليات الدمج..، مرجع سابق، هامش، صـ١٤، قارن البنك المركزى، الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية والاحصاء، النشرة الاقتصادية، العدد الثامن أغسطس ١٩٩٩، صـ١٥.

٤٨- د. على لطفى، عالم ما بعد عام ٢٠٠٠، نظرة مستقبلية، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مركز وايد سيرفس للاستشارات والتطوير الإدارى، القاهرة، ٢٠٠٠، صـ٢٣٥ وما بعدها.

٤٩- تعبير أطلقه D''Avenio يراجع د. عايدة نخلة، نموذج جديد للمنافسة..، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، صـ٤٩٠، ولمزيد من المعرفة يراجع، د. فؤاد القاضى، مرجع سابق، صـ٣٥٦.

٥٠- د. محمد صقر، الاقتصاد الصناعى، مرجع سابق، صـ٨٩، د. محسن الخضيرى، مرجع سابق.

٥١- د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق.

٥٢- د. حمدى عبد العظيم، الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفى، ندوة «الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى»، مشار إليها سلفاً.

٥٣- د. محمد صقر، الاقتصاد الصناعى، مرجع سابق، صـ٩٧، وما بعدها.

٥٤- لمعرفة موسعة يراجع، بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، ٢٠٠٠ والعدد الثانى، ١٩٩٩م.
٥٥- السيارة ليكساس، مرجع سابق، صـ٢٩٨، وما بعدها، د. سعد حافظ، مرجع سابق، صـ٨.
٥٦- د. فؤاد القاضى، رؤية إدارية لما بعد عام ٢٠٠٠، صـ٣٦٤ وما بعدها.
57- Fortune, August 1998. pp. 1-12.
محمد نور الدين، الشركات الدولية النشاط، مرجع سابق، صـ١٢،
د.محمد صقر، الاقتصاد الصناعى، مرجع سابق، صـ٩٢، وما بعدها.
٥٨- د. حازم الببلاوى، على أبواب عصر جديد، دار الشروق، ٩٧، ص٥٦ ومابعدها، د. سعد حافظ، مرجع سابق، صـ٢٨ ومابعدها.
٥٩- د. عبد العاطى لاشين، اندماج البنوك المصرية كاستراتيجية لإدارة المخاطر في ظل المنافسة العالمية، ندوة "الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، أشير إليها سلفاً، البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، العدد ٢ لعام ٢٠٠٠، صـ١٩.
٦٠- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر في البلدان النامية - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، العدد (٢) سنة ١٩٩٧، صـ٤٦، وما بعدها، د. سعد حافظ، مرجع سابق، صـ٣.
٦١- التكتلات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق.
٦٢- عمليات الدمج والاستحواذ المصرفى، مرجع سابق.
٦٣- الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، صـ١٥٠.
٦٤- د. حمدى عبد العظيم، الآثار الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية لاندماج المصرف، د. محسن

الخضـــيرى، الاندمـــاج المصرفى، مرجع سابق، د. عبد المطلب عبد الحميد، صنع قرار الاندماج المصرفى وتعاليمه، مرجع سابق.

T.K. Das & Bing sheng Teng, Resource and Risk mangement in the strategic alliance making process, Iourrnal of mangement, Vo., 24, No. 1, 1998 ، د. أحمـــد المصرى، مرجع سابق، صـــ١٠٩٠.

٦٥- الهيئة العامة للاستثمار - البيان الإحصائى السنوى حتى ١٩٩٧/٦/٣٠ البيان الإحصائى السنوى حتى ١٩٩٨/١٢/٣١م.

٦٦- كمـــا حـــدث فـــي قطاع الصناعات الغذائية مع بعض شركات الحلوى والأغذية. وكذلك في قطاع صناعة الأسمنت وفي قطاع صناعة الدواء والمستشـــفيات وفي قطاع التجارة الداخلية. وفي قطاع التأمين وصناعة المعلومـــات وصناعات أخرى، صحيفة الأهرام. أعداد متفرقة والأهرام الاقتصادى، أعداد متفرقة.

٦٧- الهيئة العامة للاستثمار، البيان الإحصائى السنوى حتى ١٩٩٧/١٢/٣١

٦٨- د. فرج عزت، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق.

٦٩- بـــنك مصـــر، النشـــرة الاقتصادية، نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، العدد(٢) ١٩٩٨، د. أبو بكر متولى، التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، صـــ١٧٧ وما بعدها.

٧٠- لمعرفة موسعة ومعمقة بعلاقة الاندماجات بالاحتكار يراجع:

د. محمد صقر، الاقتصاد الصناعى، مرجع سابق، صـــ١٠٦ ومابعدها، د. سعد حافظ، مرجع سابق، صـــ٩ ومابعدها.

٧١- د. ســـعيد عـــبد الخالق، القطاع المصرفى في مواجهة عصر الاندماج والتكتل، ندوة "الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى" سبقت الإشارة إليها.

٧٢- البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، العدد ٢ سنة ٢٠٠٠، صـ١٥، د. فريد النجار، الآثار السلوكية للعولمة..، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن العشرين، مرجع سابق، صـ٥٤٤.

٧٣- وذلك طبقاً للاتفاقية الجديدة للاستثمار، انظر محمد نور الدين، الشركات دولية النشاط، مرجع سابق، صـ٢٢.

٧٤- لمزيد من المعرفة برامج محمد نور الدين، الشركات دولية النشاط، مرجع سابق، جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، صـ٧٢٩ وما بعدها، د. فؤاد مرسى، مرجع سابق، صـ٣٤٦، د.خليل عطية، مرجع سابق، صـ١٥٠ وما بعدها.

٧٥- بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر، مرجع سابق، صـ٣٠ وما بعدها.

٧٦- محمد نور الدين، مرجع سابق، صـ١٧.

٧٧- في كتابه "الحسبة ومسئوليات الحكومات الإسلامية"، القاهرة: دار الإسلام، ١٩٧٣م، صـ٢٨ ومابعدها.

٧٨- في كتاب الطرق الحكمية، القاهرة: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦١، صـ٢٨٧ وما بعدها.

٧٩- يراجع للكاتب بحث «القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية وغيرها» مؤتمر «اقتصاديات البلاد الإسلامية في ظل العولمة» مركز صالح كامل، ١٩٩٩.

٨٠- لمعرفة موسعة بهذه الاتفاقيات وبنودها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وما لها من حقوق وما عليها من التزامات يراجع محمد نور الدين، الشركات دولية النشاط، مرجع سابق، صـ١٩- ٢٤، بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر، مرجع سابق، صـ٧٥ وما بعدها، د.

إبراهيم شحاتة، القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية، منشور في كتاب نحو الإصلاح الشامل، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

٨١- بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبى، مرجع سابق، صـ٥٧، وما بعدها، بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد(١) عام ٢٠٠٠، صـ٩٣، وما بعدها، بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى ١٩٩٩، ص٦٤ وما بعدها.

٨٢- كما أظهرت ذلك بحوث ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، مرجع سابق، قارن د. إبراهيم شحاته، إعادة هيكلة البنوك، مرجع سابق، ليلى الركايبى، الاندماج..، مجلة الاستثمار، مرجع سابق.

٨٣- د. إبراهيم العيسوى، التنمية المنشودة لمصر في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية، مجلة مصر المعاصرة، يوليو ١٩٩٦، صـ١١٣.

٨٤- بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر، مرجع سابق، صـ٣١، وما بعدها، د. شريف دولار، العولمة ليست اختياراً والبديل ليس في مقاومتها - كيف تتحقق المصالح الوطنية في ظل سوق كوكبية واحدة؟ صحيفة الأهرام في ١٩/٥/١٩٩٩م ، صـ٣٠.

مراجع البحث

مرتبة حسب ورودها في البحث

١- د. إبراهيم العيسوى، التنمية في عالم متغير. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.

٢- د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت: عالم المعرفة رقم (١٤٧).

٣- جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧.

٤- د. إسماعيل صبرى عبد الله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٤٧، يوليو ١٩٩٧.

٥- د. سميحة فوزى، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة" يناير وإبريل ١٩٨٩.

٦- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، ١٩٩٩.

٧- د. خليل محمد عطية، الاستثمارات الأجنبية والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤٢٧، ٤٢٨، يوليو، أكتوبر ١٩٩٤.

٨- د. فؤاد القاضى، رؤية إدارية لما بعد عام ٢٠٠٠، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مركز وايد سيرفس للاستشارات والتطوير الإدارى، القاهرة، ٢٠٠٠.

٩- د. عبد الهادى النجار، الشركة دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٢، عام ١٩٨٠.

١٠- د. عبد الله هدية، الشركات المتعددة الجنسية والوطن العربى، مؤتمر "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل، القاهرة، ١٩٩٩.

11- Behrman I.N.. Some pattens in the Rise of the multinational Enerprise. chaple Hill, 1969.

١٢- د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولى، القاهرة: المكتب العربى الحديث، ١٩٩٢.

13- Dunning I.H. International Production and the multinational Enterprise, George Allen and unwin, London, 1980.

١٤- د. حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، بيروت: المؤسة العربية للدراسة والنشر بدون تاريخ.

١٥- محمد نور الدين، الشركات دولية النشاط والتقسيم الدولى الجديد للعمل، دراسة مقدمة لمركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد، القاهرة ١٩٩٨.

16- Fortune, August, 1998.

١٧- د. محمد صقر، د. هبة صادق، الاقتصاد الصناعى، مذكرات غير منشورة، كلية الاقتصاد ٩٩/٢٠٠٠.

١٨- جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٩٩٨/١١/٢٣

١٩- د. جلال أمين، العولمة، القاهرة، دار المعارف، سلسلة أقرأ رقم ٦٣٦ سنة ١٩٩٨.

٢٠- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر...، العدد (٢) سنة ١٩٩٧.

٢١- بيتر مارتينى وهارالدشومان، فخ العولمة، ترجمة . عدنان عباس، الكويت:عالم المعرفة رقم (٢٣٨) أكتوبر ١٩٩٨.

٢٢- د. عبد العزيز الشربينى، مشاكل مصر المعاصرة، القاهرة: دار غريب، ١٩٩٨.

٢٣- د. سعد حافظ، مدى قدرة الاقتصادات النامية على النفاذ للأسواق في ظل نمو التركز والاحتكار في الاقتصاد العالمى، مؤتمر "المزايا التنافسية في المنطقة العربية - الواقع والمستقبل" كلية التجارة- بنات، جامعة الأزهر ١٩٩٩م.

٢٤- بادما مالامبالى، الاستثمار الأجنبى المباشر في الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، مارس ١٩٩٩.

٢٥- د. أبو بكر متولى، التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٤.

٢٦- د. فرج عزت ود. إيهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في كل العولمة، مركز صالح كامل ١٩٩٩.

٢٧- د. حازم الببلاوى، النظام الاقتصادى الدولى المعاصر الكويت: عالم المعرفة (١٦٠).

٢٨- د. محمود عبد الفيل، تأملات في المسألة المصرية، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٣.

٢٩- د. أحمد المصرى، التكاملية منهج للإدارة العصرية، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مركز وايدسيرفس، القاهرة ٢٠٠٠.

٣٠- مجلة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، العدد الرابع، نوفمبر ٢٠٠٠.

٣١- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفى وأثرها على القطاع المصرفى والاقتصاد القومى العدد (٥) ١٩٩٩.

٣٢- د. إبراهيم شحاته، إعادة هيكلة البنوك واندماجها، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٣٢ أول يناير ١٩٩٩.

٣٣- توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، ترجمة ليلى زيدان، القاهرة: الدولية للنشر والتنزيع، ٢٠٠٠.
٣٤- صحيفة الأهرام، العدد الصادر في ٢٠٠١/١/٢.
٣٥- د. رفعت العوضي، التكتلات الاقتصادية العالمية، وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل، ١٩٩٩.
٣٦- البورصة، ملحق الأهرام الاقتصادى، أعداد متفرقة.
٣٧- د. محسن الخضيرى، الاندماج المصرفى، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، أكاديمية السادات، ١٩٩٩.
٣٨- د. عبد المطلب عبد الحميد، صنع قرار الاندماج المصرفى وفعالية، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية، أكاديمية السادات ١٩٩٩.
39- Rees B. Financial Analysis, N. York: Prentice Hall, 1990.
٤٠- د. حازم الببلاوى، على أبواب عصر جديد، دار الشروق ١٩٩٧ طبعة خاصة لمكتبة الأسرة.
٤١- د. عبد العاطى لاشين، اندماج البنوك المصرية كاستراتيجية لإدارة المخاطر في ظل المنافسة العالمية، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، ١٩٩٩.
٤٢- البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، العدد ٢ سنة ٢٠٠٠.
٤٣- البنك المركزى، الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية والإحصاء، النشرة الاقتصادية، العدد الثامن، أغسطس ١٩٩٩م.
٤٤- د. على لطفى، عالم ما بعد عام ٢٠٠٠م - نظرة مستقبلية، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مركز وايد سيرفس للاستشارات والتطوير الإدارى، القاهرة: ٢٠٠٠م.

٤٥- د. عـــايدة نخلـــة، نموذج جديد للمنافسة .. ، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، نفس المرجع

٤٦- د. حمدى عبد العظيم، الآثار الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، نـــدوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، أكاديمية السادات، ١٩٩٩.

47- Das T.K. & Bing sheng Teng, Resaurce and risk mangement in the strategic Alliance Making Process, Journal of mangement, vol. 24, No. 1, 1998.

٤٨- صحيفة الأهرام، أعداد متفرقة، الأهرام الاقتصادى، أعداد متفرقة.

٤٩- الهيئة العامة للاستثمار، البيان الإحصائى السنوى حتى ١٩٩٧/٦/٣٠م، وحتى ١٩٩٨/١٢/٣١م.

٥٠- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (٢) ١٩٩٨.

٥١- د. ســـعيد عـــبد الخالق، القطاع المصرفى في مواجهة عصر الاندماج والتكـــتل، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، أكاديمية السادات ١٩٩٩.

٥٢- د. فـــريد النجار، الآثار السلوكية للعولمة..، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، سبقت الإشارة إليه.

٥٣- ابـــن تيمـــية، الحســـبة ومســـئولية الحكومات الإسلامية، القاهرة: دار الإسلام، ١٩٧٣م.

٥٤- ابن القيم، الطرق الحكمية...، القاهرة: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦١.

٥٥- د. شـــوقى دنـــيا، القواعـــد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية...، مؤتمـــر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل ١٩٩٩.

٥٦- د. إبراهيم شحاته، القواعد الإرشادية للبنك الدولى بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية منشور في كتاب نحو الإصلاح الشامل، القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

٥٧- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (١) عام ٢٠٠٠.

٥٨- د. إبراهيم العيسوى، التنمية المنشودة لمصر...، مجلة مصر المعاصرة، يوليو ١٩٩٦.

٥٩- د. شريف دلاور ، كيف تتحقق المصالح الوطنية في ظل سوق كوكبية واحدة؟ صحيفة الأهرام في ١٩/٥/١٩٩٩م.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصدير	٥
الفرع الأول: التعريف بالمشروعات العالمية (المفهوم، الخصائص، الأهمية)	١١
الفرع الثاني: التعريف بظاهرة الاندماج والتكامل في المشروعات العالمية	٢١
الفرع الثالث: تفسير ظاهرة الاندماج	٢٧
الفرع الرابع: تأثير ظاهرة الاندماج على الاقتصاد المصري	٣٩
الفرع الخامس: اندماج المشروعات – رؤية إسلامية	٥٧
الفرع السادس: من عناصر التعامل الجيد مع ظاهرة الاندماج	٦١
الخاتمة	٦٧
الملاحق	٦٩
الهوامش	٩٧
المراجع	١٠٨

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
☎: ٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/١٦٥١٤
الترقيم الدولى: I.S.B.N.
977-355-006-0

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي:

إحدى الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر طبقاً لأحكام القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية رقم (٢٥٠) لسنة ١٩٧٥ بشأن إعادة تنظيم الأزهر وهيئاته.

أهداف المركز:

تشجيع البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي، ونشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي على الكافة لتحقيق سيادة الأحكام والتوجيهات الإسلامية في الممارسات الاقتصادية بالإضافة إلى إيجاد الكوادر اللازمة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي، وتقديم الاستشارات والحلول للمشكلات الاقتصادية.

الإدارة:

للمركز مجلس إدارة يرأسه فضيلة الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة وعضوية ستة أعضاء من أساتذة الجامعة وأربعة أعضاء من كبار العلماء والخبراء من خارج الجامعة من المهتمين بالاقتصاد الإسلامي. إلى جانب ثمان لجان علمية تضم حوالى تسعين عضواً من العلماء والخبراء.

يضم المركز وحدات تؤدى خدمات للغير مجاناً أو بمقابل رمزى منها:

وحدة السنّة النبوية الشريفة - وحدة الطباعة - وحدة النشر والتوزيع - وحدة الكتابة على الكمبيوتر - وحدة التصوير - وحدة قاعات المؤتمرات والمطعم - المكتبة الميكروفيلمية - المكتبات المتخصصة - وحدة خدمة الأوراق المالية - وحدة الاستشارات - وحدة التدريب - قاعة المعارض.